



بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ باسم خالقي مُحَمِّدًا
والحمد لله الذي قد أنزلا
ثم الصلاة مع سلامه على
والآل والصحب الكرام الفضلا
والتابعين السادة الغر الألى
وتابعيهم وكل من تلا
أزكى صلاة وسلام وبلا
وبعد فالأدلة الشرعية
ينبوعها هو الكتاب المقتفى
وهذه أرجوزة يسيرة
جعلتها إشارة إليها
والله أرجو المن بالاكمال

محسبلا مكتفيا محوقلا
كتابه مبينا مفصلا
رسوله محمد خير الملا
الأنجم الزُّهُر الهداة النبلا
قد نقلوا الدين لنا مكمل
وكل من عنهم له قد حملا
تدوم ما اسود الظلام وانجلي
في جملة الفرائض الدينية
وسنة الهادي الرسول المصطفى
جامعة لجمال كثيرة
تدل كل راغب عليها
والعون والتسديد في المقال



كتاب الطهارة

باب المياه

الأصل في الماء كونه طهوراً	وفي الكتاب جاء ذا مسطوراً
من بئر أو بحر وثلج أو برد	أو غيرها كلُّ به النص ورد
فإن نجاسة عليه قد طرت	لأحد الأوصاف منه غيرت
أخرج عن ذا الوصف بالتغيير	حكماً على القليل والكثير
أو لم تغير فالكثير باقياً	وقيل بل يبقى على الإطلاق
وأرجح الأقوال في التحديد	بقتل قل بلا ترديد

باب ما يتطهر فيه من الأنية

يصح في كل إناء طاهر	بالأصل والنص الصحيح الظاهر
وهل يصح في أناء النقيدين	مختلف فيه على قولين
وحظره في الأكل والشراب	وبحثه أولى بذاك الباب

باب بيان النجاسات

بول وروث ليس مما يؤكل	وقيل مطلقاً وصح الأول
كذا لحوم الحمر الانسية	دليله التعليل بالرجسية
ودم حيض باتفاق العلماء	وهل به يلحق سائر الدما
واستثن منه الكبد كالطحال	فطاهرٌ نصاً بلا جدال
وجزء خنزير وفي الكلاب	نص الحديث جاء في اللعاب
وسائر الأجزاء قيست تبعاً	وميتة وجزء حي قطعاً
واستثن ميتة الجراد والسمك	والأدمي مظاهرٌ بدون شك

كذلك ما لانفس منه سائلة والمذي والخلاف في الخمر اشتهر وسؤر هرة طهور قد نمت كالنص في الذباب وازجر عاذله والقول بالتنجيس ظاهر الاثر كذاك سائر السباع فاعلم

باب كيفية إزالتها

والغسل من نجاسة الكلاب ومائعاً رقه وبعض الناس وأسفل النعل وخف يمسح والأرض بالصب عليها إن كثر والحيض بالحت وأن تغسله ولا يضر بعد ذاك أثره وبول طفل لم يذق غير اللبن وغير ذي تطهيره أن يغسلا ريح ولا طعم ولا لون له ويظهر الرجس بالاستحالة ويغسل المني أو يفرك لا سبع وأولاهن بالتراب قد ألحق الخنزير بالقياس بالتراب والآبار حيث تنزح وبالدباغ جلد ميتة طهر بالماء والسدر مع القرص له وسن ستره بما يغيره كالذي يكفي نضحه نص السنن حتى إذا لم يبق لا عين ولا ولم يجيء تقدير كم يغسله كمثل ما يظهر بالإزالة لنجس إذ لا دليل يجتلي

باب آداب قضاء الحاجة

غيب ثم قدم اليسار داخلا ومل عن القبلة لا مستقبلا والذكر قدس وامنع التخلي وضفة النهر وباب المسجد وراكد الماء ولا يغتسل والمستحم والشجرات المثمرة والبول للحاجة جاز في الإناء واستبر واستنزه من البول ولا واستغفرن واحمد مع الخروج ثم استعذ من بعد أن تبسما لها ولا مستديرا حيث الفلا في طرق أو مورد أو ظل والجحر مع صلب المكان وارتد فيه ووجه الريح لا يستقبل ولا يمس باليمين ذكره كقدح الرسول نصاً بينا تحادثاً أخاك في حال الخلا واعكس لما قدمت في الولوج

باب الاستطابة

يجزؤه الماء أو الأحجار ثلاثة ويندب الإيتار
وفضل الجمع وبالعظام فامنع وبالرجس وذي احترام

باب خصال الفطرة

عشر من الفطرة نص الأثر وقص شارب مع الاعفاء
والنتف للابط وحلق فاعلم كذا الختان ثم الاستنشاق مع
هي السواك ثم قلم الظفر للحية كذا انتقاص الماء
لعانة والغسل للبراجم مضمضة والشك في الأخرى وقع

باب فضائل الوضوء والصلاة عقبه

طهورنا شطر من الايمان يخرج عند الغسل للأعضاء
لاسيما لكل من قد صلى إسباغه فيه على المكاره
علامة وايماء علامة أي أثر الغرة والتحجيل
فهم على ذا الوصف يبعثونا كفاك في فضل الطهور كونه
والفضل في تجديده ماثور مكفر صفائر العصيان
نصاً صريحاً مع قطر الماء من بعده فريضة أو نفلا
فضيلة عظمى ومن آثاره لهذه الأمة في القيامة
لهم خصوصاً لم تكن لجيل وعند ورد الحوض يعرفونا
لا يقبل الله صلاة دونه حيث به تضاعف الأجور

باب صفة الوضوء

بقلبه ينويه للصلاة ومعه سن السواك واغسل
فإنما الأعمال بالنيات يدك للرسفين ولتُبسمَل

وعند الاستيقاظ قد تعينا
ومضمضا واستنشقا واستنثر
ووجهك اغسل بعده يديكا
والرأس فامسح مدبرا ومقبلا
أو لافخذ ماء جديدا لهما
وخلل اللحية والأصابع
ورتب الأعضاء كما في الآية
وأسبغن بالدلك والتغسيل
ومرة ومرتين قد ورد
ولا تزدد على الثلاث حيث لم
وصحت استعانة في الماء
وقدر مائه من المد إلى
وبعد أن كمله تشهدا

غسل اليدين قبل غمس في الأنا
مبالغا إلا لغير مفطر
وأدخلن في الغسل مرفقيكا
مع أذنيك أن وجدت بلا
ثم اغسل الرجلين مع كعبيهما
والتزم الولا بنص الشارع
وبالليامن اجعل البداية
وأطل الغرة والتحجيل
كذا ثلاثا بنصوص لا ترد
يرد فمن زاد تعدى وظلم
بصب غيره بلا، وراء
ثلثيه والاسراف كره خطلا
مستقبلا وادع بما قد ورد

باب ما يستحب له الوضوء.

وقد أتى الترغيب في وضوء من
كنذك للذكر ونوم وردا
لنومه صبح وعند قصده

كان على طهارة نص السنن
لا سيما لجنب تأكدا
للأكل والشرب وقصد عودة

باب نواقض الوضوء.

وينقض الوضوء أن يستيقنا
من عين أو ريح ونوم إن يتم
وقيس كل مذهب للعقل
ومس فرج قبلا أو دبرا
ولمسة المرأة باتفاق
كذلك الأكل للحم الإبل

من السبيل خارجا تبينا
أعني الذي الاحساس معه ينعدم
وقيل باتفاق أهل النقل
بالكف مساً مفضياً مباشرا
مع شهوة وقيل بالاطلاق
صح دليله بدون جدل

باب المسح على الخفين

مسحهما قد صح بالتواتر مع الليالي أفهم ولا ترده وواجب فيه مسمى المسح وظاهراً وباطناً في أثر والشرط فيهما على ما فهمما واللبس من بعد كمال الظهر وموجب الغسل مع انقضاء وهكذا المسح على العمائم

ثلاثة الأيام للمسافر وللمقيم ثلث تلك المدة لظاهر الخف على الأصح لكن مقال فيه لم ينجبر منعهما نفوذ شيء منهما ومبطلات المسح خلع فادر لمدة المسح بلا مرء فاقبله فالنص عليه قائم

باب موجبات الغسل

يوجبه الإمنا وشرطه إذا مجرد الوطء وإن لم ينزل والحيض والنفاس والدخول في لكن وجوبه على من أسلما

كان خروجه تدفقاً كذا والاحتلام مع وجود البلل الإسلام والموت بنص ما خفى فيه اختلاف شاع بين العلما

« باب كيفية الغسل »

أنو بالاغتسال رفع الحدث واستنج ثم بعد الاستنجاء ثم توضأ نحو ما في الباب مر حتى إذا ظننت إرواء البشر ثم افض على بقية الجسد ثم انتقل وقدميك فاغسل وتنقض الحائض دون الجنب

ثم يديك اغسلهما وثلث فامسح يداً بالأرض لالانقاء ما غير رجليك وخلل الشعر أفض عليه الما ثلاثاً للأثر وادلك لما أمكن في القول الأسد وبالميامن ابتداءك اجعل شعراً وصح أنه لم يجب

بل مجزئ فيه بلوغ الماء جميعه وصح في الأنباء
جواز اغسال لوطء كررا وجاز غسل واحد تأخرا
وقدر ماء الغسل من صاع إلى خمسة أمداد وما زاد فلا
ورجل مع أهله يغتسل ومن إنا واحد قد نقلوا
وعند غسله تستر وجب في غير خلوة وفيها يستحب
وتتبع الحائض آثار الدم بالطيب عند غسلها نصا نفي

« باب ما يستحب له الغسل »

يشرع للصلاة يوم الجمعة وغاسل الميت وذو الإغما معه
ولصلاة العيد والاحرام ولدخول البلد الحرام
وللوقوف والطواف فاعلم ومستحاضة وللمحتجم

« باب التيمم »

بالنص والاجماع قد صح إذا لم يجد المكلف الماء وكذا
تعذر استعماله عليه لعة أو حاجة اليه
لمحدث أو من يكون جنباً فليتيمن صعيداً طيباً
بضربة للوجه والكفين للرسغ وهو ارجح النقلين
ثانيهما وجوب ضربتين لوجهه الأولى لليدين
مع مرفقيهما بأخرى نقلوا وذو الغبار من سواء أفضل
وعند وجب الماء فليستغمله في الطهر للعبادة المستقبل
ومع تيمم لجرح الجنب للعصب فامسح واغتسل نص النبي

« باب ما ينقض التيمم »

ينقضه بالاتفاق كلما ينقض للوضوء مع وجود ما
قبل الدخول في الصلاة واختلف من بعد الاحرام أئمة السلف

ومن يصلي بالتراب ووجد من بعد ذاك الماء في الوقت فقد
جاز له استئنافها بالماء وتركه كل على السواء

« باب الحيض »

غالبه ست وسبع فادر ونادرا شذوذات العادة وبامتنياز الدم حيث وصفه وبخروج القصة البيضاء وكدره وصفرة لا تعتبر وغيره استحاضة تبينت والدم فلتغسله حين تطهر ولتغتسل للطهر ولتصل فريضة فإن رأت أن تغتسل وحائضاً في عدة الحيض اعتزل بالأي والحديث والاجتماع والخلف في التكفير بالدينار فبعضهم ذا النص لم يصححوا

وما عداها مدة للطهر تبني على حيضتها المعتادة كل النساء غالباً تعرفه فكل ذي علامة انقضاء بعد ظهور الطهر ذا نص الخبر أحكام طاهر لها تعينت ومن دم استحاضة تستثفر ثم الوضوء واجب لكل لجمع وقتين فذاك قد نقل فوطؤها يحرم ما لم تغتسل وحل غيره من استمتاع أو نصفه لناقلي الأخبار وآخرون صحة قد رجحوا

« باب النفاس »

أكثره أربعون نص الخبر ثم به يحرم ما قد حرما

أما أقله فلم يقدر بالحيض باتفاق كل العلماء

باب ما يمتنع بالأحداث من العبادة

بموجب الوضوء مس المصحف كذا بموجب اغتسال وزد والصوم بالحيض وبالنفاس ولتقضه دون الصلاة إذ أتت

أمنع مع الصلاة والتطووف تلاوة ومكثه بالمسجد فأمنعه نصاً ليس بالقياس به نصوص ثم اجماع ثبت

« كتاب الصلاة - باب فضل الصلاة »

تنهي عن الفحشاء والآثام
عن نفسه أخبر نصًا محكما
وكم له من بيعه عليها
آخر ما أوصى به الصلاة
كان لغيرها يقينا أضيعا
فإن أول السؤال عنها
أو لا فيا صفقة خسر لم تقل
الرأس ماله يا أولى الألباب
عموده يسقط منه انهدمما
بعد انهدام أعظم الأركان
هو امتناعه من السجود
يحزنه ذا غاية الأحران
عن الذي أدخله جهنما
في قعرها فيا لها من مهلكة
تأكل آثار السجود فاغنمن
وتركها كم فيه من وعيد

ثانية الأركان للاسلام
قرة عين المصطفى فيها كما
ولم يزل مبادرا إليها
وحين ما قد جاءه الوفاة
ومن يكن صلاته قد ضيعا
فهى عمود الدين فاحفظنها
إن قبلت يقبل سائر العمل
أنى له الربح مع الإذهب
أما ترى الفسطاط يا ذا عندما
كذاك لم يثبت بناء البانى
وأصل لعن المبعد المطرود
وحين ما نسجد في القرآن
وحين ما يسئل من قد أجرما
يجيب أن ترك الصلاة سلكه
وحرم الله على النيران أن
وفضلها لم يحص بالتعديد

« باب حكم تاركها »

ولم يخالف فيه قطعا من أحد
وكذب الرسول والقرآننا
وحكمهم يعطي بلا تمار
فقتله على الأصح وجبا
قد جاء عن أئمة الاسلاف
تعمدا وقبله فليستتب
كلا ولا يقتل بل يعزر
والحق قل مع من بقتله قضوا

يكفر بالاجماع من لها جحد
لانه قد مائل الشيطاننا
وهو كغيره من الكفار
ومن أقر بالوجوب وأبى
للكفر أو حدا على خلاف
وقتله بترك فرض قد وجب
وقال قوم إنه لا يكفر
وحبسه حتى يصلي قد رأوا

« باب شروط الصلاة »

والشرط تكليف وبالوجوب ذا	خص وللصحة اسلاما كذا
طهارة من حدث أو نجس	في بدن أو بقعة أو ملابس
والستر للعوورة وهي للذكر	من سرة لركبة نص الخبر
وأمة كذاك أما الحرة	فما عدا وجهه وكف عورة
دخول وقتها مع استقبال	لقبلية ونية الأعمال
تصح ممن ميز ويؤمر	بها لسبع ولعشر يجبر

« باب مواقيت الصلاة »

يدخل بالزوال وقت الظهر	وسن الإبراد بها في الحر
في سفر أو حضر وينتهي	عند مصير الظل مثل شبحه
ويدخل العضر به ويستمر	إلى اصفرار الشمس نصا قد أثر
وفي اضطرار فألى غروبها	وأكد التبكير في الغيم بها
وبالغروب مغرب قد دخلا	ووقتها يبقى امتداده إلى
غيبوبة الحمرة وهو أول	وقت العشا وفي اختيار نقلوا
تأخيرها لثلث ليل وإلى	نصف وكل في الصحيح نقلوا
وقد نهى عن أن ينام قبلها	كذاك أن يسهر بعد فعلها
ما لم يكن في شأن أمر ديني	فذاك فعل الصادق الأمين
وفي اضطرار ببقا الليل بقي	ويدخل الصبح بفجر صادق
وفي اختيار فألى الأسفار	وامتد للإشراق في اضطرار
وأفضل الأوقات في القول الأبر	أولها الا العشاء للخبر
ومن يكن لركعة قد أدركا	من الصلاة فليعد مدركا
ومن عن الصلاة نام أو سها	فحينما يذكرها وقت لها
ورتب الفوائت المقضية	وافعل كفى أوقاتها الأصلية

« باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها »

وفي ثلاثة من الأوقات
أولها بعد صلاة الصبح
وعند الاستئذان إلى الزوال لا
ثالثها بعد صلاة العصر
فاستثنى عند البيت لا تمتنع
وإن تفت راتبة الفجر فلا
كذا لمدرك الامام بعد أن
ينهي عن النفل من الصلاة
إلى ارتفاع الشمس قيد رمح
في جمعة فجائز لا جدلا
إلى الغروب ثم من ذا الحظر
صلاتنا في أي وقت تقع
مانع بعد الفرض من أن تفعل
صلى برحلة اعادة تسن

« باب الأذان »

يُعلن مؤذن يُعلم بالصلاة
في السنن الثابتة المرفوعة
يوتر إلا لفظة الإقامة
بطيبة أما أبو محذوره
وزاد في أذانه أن رجعا
إذ يغفر الذنب بقدر مده
في أذنيه ثم عند الحيعة
بوجهه قط ولا يستدر
واحكم لراوي الرفع بالتصويب
ناد أن الصلاة في الرحال
إقامة وافصلهما للأثر
إجابة له كما يقول
وفي إقامة داوما سألوا
نبينا محمد خير الملا
وبعثه المقام والفضيلة
وجاز كون غيره المقيما

يُعلن في أوائل الأوقات
وقد أتت ألفاظه المشروعة
ويشفع الأذان والإقامة
وعن بلال هذه مأثورة
فإنه كلاهما قد شفعا
ويرفع المؤذن الصوت به
وسن أيضا جعله أنامله
فليصرف لأيمن وأيسر
واخصص أذان الفجر بالتصويب
وليلة الأمطار والأحوال
ثم ترسل في الأذان واحد
وسامعو الأذان فليقولوا
إلا إذا حيعل فليقولوا
وبعد أن يتمه صلى على
ثم اسأل الله له الوسيلة
وسن من أذن أن يقيما

ومرة للجمع أو من يقضي
في غزوة الأحزاب هذه الصفة
وللاذان كم فضائل أتت
أذن وليقم لكل فرض
جاءت وفي التعريس بالمزدلفة
وفي الأحاديث الصحاح ثبتت

« باب المساجد »

تلك بيوت أذن الله بأن
وهي رياض كرياض الجنة
ومن بنى لله مسجداً بنى
وفي البيوت يشرع اتخاذها
أما اتخاذها على القبور
وصونها أوجب وأن توقدا
ويكره التحمير والتصفير
كذلك التشييد والتباهي
كذلك لا تتخذاً طريقاً
والنشد والمقتاد يتقيها
كذا بها أسلحة لا تشهر
وفي دخولك اليمين قدم
وسم واستغفر وصل فيهما
والرحمة اسأل في الدخول واسأل
وصلين تحية للمسجد
وكل وجه الأرض مسجد لنا
واستثنين ما النهى عنه قد نقل
قارعة الطريق ثم المقبرة
كذلك فوق ظهر بيت الله

ترفع نصاً في الكتاب والسنن
فارتع هديت لاتباع السنة
بيتاً له في دار عدن ربنا
فتلك سنة أتى النص بها
فاحذر فذاك اقبح المحظور
وسن تنظيف وأن تبخرا
بل فتنة عنه أتى التحذير
فيها أتت عن فعلها النواهي
ولا لبيع وشراء سوقاً
كذا الحدود لا تقام فيها
ومن بها يرفع صوتاً يزجر
وفي الخروج عكس ذاك فاعلم
على رسول الله نصاً علماً
مع الخروج فضل مولاك العلي
قبل الجلوس فادر واعمل تهتد
فضيلة خص بها نبينا
من ذاك حمام وأعطان الأبل
ومثلها مزبلة ومجزرة
وكل ما صح من المناهي

« باب ما تصح فيه الصلاة من اللباس »

والفضل في ثوبين أو أثواب	تصح في ثوب بلا ارتياب
والواسع التحف به كما أثر	والثوب إن ضاق به فليتز
معه ولا بد من الزرار	وفي القميص لو بلا إزار
عليه ولينه عن التثام	ولو بشوكة أو احتزام
كذا عن الصمام من اشتمال	كذاك عن سدل وعن إسبال
جاز لأنثى لو بلا إزار	وسابغ الدرع مع الخمار
بل سنة فيها وفي الخفين	وصحت الصلاة في النعلين
عنه ويأتي بحثه في بابيه	ولا يصلي في لباس قد نهى

« باب استقبال القبلة »

وتأه عليه أن يجتهدا	يستقبل القبلة من لها اهتدى
وليمض في صلاته كما أثر	وحيث بان مخطئاً فليستدر
يجعل ناء شطرها توجهه	واستقبل العين قريب والجهة
وحيث ما كنت قول وجهك	إن رمت نصاً فاتل قول ربك
لأي وجه فوق ظهر الراحلة	وللمسافر صح فعل النافلة
كما روى فعل النبي المرسل	لكن مع الاحرام فليستقبل

« باب سترة المصلي »

نحو عصاً ينصبها أو رحل	وتشرع السترة للمصلي
فريضة صلاته أو نافلة	أو اسطوانة تكن أو راحلة
وفي أمامه المرور قد حظر	وليدن من سترته كما أمر
وبينها دافع ما أمكنه	ومن أراد أن يمر بينه
وراءه فعل الرسول المؤتمن	وسترة الامام سترة لمن
صلاته على فراش أهله	وجائز قل إن يقم من ليله
كما روى الجعفي في ترجمته	ولو مع اعتراضها في قبلته

أبواب صفة الصلاة

« باب افتتاح الصلاة والعمل في القيام »

قام لها مستقبلاً للقبلة
قدمت في الوضوء نصاً محكماً
ولليدين رافعاً مكبراً
وحاذت إبهاماه فرعي أذنيه
صدر كماله ابن حجر نقلاً
ثم استعذ بنحو ما في النحل
بالنص لا تجزى صلاة دونها
محتم واختلفوا في المقتدي ..
فكيف لا يناله يا للعجب ..
وهي المثاني السبع ثم البسمة
والجهر للامام والمنفرد
والفجر والجمعة والاستسقاء
وفي صلاة الليل بالخيار
والمقتدي في كلها أسراً
بلفظ أمين لنص الخبر
به لنص سيد الانام
كذاك بالجهر أتت أخبار
بها وكل قد روى لما حضر
ثم رواهما مفصلين
والأولين من سواها فادر
أي الوعيد عذ مع التخوف
طاقة مأموم بلا تنفير
وبين أمين وسورة تلي
بسكتة سنة خير الرسل
قراءة الامام فاحفظه وع

بعد تطهر وستر العورة
وعندها السواك سن مثل ما
بالقلب ناوياً لها مستحضراً
بحيث كفاه تحاذي منكبيه
وليضع اليمنى على اليسرى على
واستفتحن بما أتى في النقل
ثم اقرأ أم الكتاب انها
فرض على الامام والمنفرد
والنص فيه وارد فهو السبب
وهي من الآيات سبع مكملة
واحدة منها بلا تردد
في أولى المغرب والعشاء
عيد وفي الكسوف خلف جاري
وغير ذي يقرأ فيها سرا
وعند ختمها بجهر فاجهر
وليجهر المأموم كالامام
وجاء في البسمة الاسرار
وقد أسرها النبي وقد جهر
وأنس قد شاهد الحالين
وسورتين بعدها في الفجر
وعند أي الوعد قف واسأل وفي
وراع في التطويل والتقصير
وسكتة قبل القراءة اجعل
وبعدها قبل الركوع فافصل
ولينصت المأموم وليستمع

« باب الركوع والاعتدال منه »

ثم تكبر ليديك رافعا
وجافين يديك عن جنبيكما
وفرجن عليهما الاصابعا
للرأس لا ولا مصوبا له
وفي الركوع والسجود يمتنع
فسبح الله العظيم راععا
حتى إذا اطمأنتت منه فاعتدل
وفي اعتدال قم إلى أن تستوى

واركع إلى أن تطمئن راععا
والقمن كفيك ركبتيكما
وظهرك اهصرنه لا مقنعا
بل بين ذين وسطا تجعله
تلاوة القرآن نصا قد رفع
واجتهد في حال السجود في الدعا
وارفع يديك ثالثا كما نقل
مسمعا مثنيا بما روى

« باب السجود والجلسة بين السجدين »

ينحط ساجدا مع التكبير
وليسجدن مقدما يديه
واسجد على السبعة الاعضاء التي
الأنف والجبهة واليدين
ونحن يديك عن جنبيكما
وجافين بطنك عن فخذيكما
ووجهن للقبلة الاصابعا
كذا رؤوس القدمين استقبل
حتى إذا اطمأنتت في السجود
مكبرا واجلس على يسراكا
ثم على فخذك كفيك ضع
وإن تشأ فقدميك فانصب
فإنها قد ثبتت في السنة
حتى إذا اعتدلت باطمئنان
ووصفه والذكر فيه فافعل

له ولا يبرك كالبعير
وفي رواية لركبتيه
قد ثبت الأمر بها في السنة
والركبتين قل مع الرجلين
مفرجا وأبدين ضبعيكما
ومرفقيك ارفع وضع كفيكما
مضمومة كما قضاه الشارع
بها وسبح باسم ربك العلي
فرأسك ارفعه للقعود
مفترشا وناصبا يميناكما
مبسوطة منشورة الأصابع
واجلس بلا انكار فوق العقب
حقا كما رواه حبر الأمة
فعد وكبر للسجود الثاني
كما فعلت في السجود الأول

كبرت فيما قبله تقدما
قريبة السواء في اطمئنان
مما روى عن سيد الأخيار
وافرة إذ ضاق نظمي عنها
وافعل بباقي الركعات هكذا

وكبرن في الرفع منه مثلما
واجعل جميع هذه الاركان
وكلما لها من الازكار
في كتب السنة خذها منها
فهذه صفات ركعة خذا

« باب بقية أعمال الصلاة إلى السلام »

يقوم من وتر بثابت السنن
غير صلاة الفجر نصا ما نفى
بأي لفظ كان مما وردا ..
فخذيك كفيك كما قد نقلنا
سباحة ثم أشرب بها إلى
شهادة الاخلاص فافهمه ودن
وصلين فيه على المختار
وارفع يديك رابعا للخبر
صح دليله بدون نقض
فعلت فيما قبله تقدما
صلاتنا على النبي والآل
مما له نبينا استحسبا
فاحذف كما يروي عن النذير
لصحفتي خديه من كان ورا
بوجهه من خلفه مستقبلا
وفي دواوين الحديث سطرا

يسن جلسة استراحة لمن
ويشرع التشهد الأول في
ويجزئ العبد إذا تشهدا
واجلس له مفترشا واجعل على
واقبض أصابع اليسار ما خلا
توحيد مولاك مع الاثبات من
ولتشرن أصابع اليسار
وآله وإذ تقوم كبر
والثان واجب لكل فرض
ثم تورك فيه وافعل مثلما
وواجب فيه بلا جدال
وليدع بعده بما أحبا
وبعد ذا سلم وكالتكبير
لأيمن وأيسر حتى يرى
ثم الامام ينصرف منفتلا
ودم على الذكر الذي قد أثرا

« باب القنوت »

إن حادث بالمسلمين نزلا
وفعله في الفجر كان أكثرا

في كل فرض القنوت نقلنا
برفع ما ينزل نصا أثرا

بدون نازل كذا في الوتر
قابلهم من بدعة قد جعله
في الفعل والترك على السوية
آخر ركعة بنص لم يهـن
وكل ما صح من الدعاء
في منهج السنة والقرآن

والخلف شاع في قنوت الفجر
فقال قوم سنة لن نهمله
ووسط يقول بالسنية
وموضع القنوت الاعتدال من
ويحصل القنوت بالثناء
وجملة له من المعاني

« باب ما يبطل الصلاة وما يجوز فيها وما يكره »

من عامد وقيل بالاطلاق
يا صاح عن هيئة من يصلي
وترك ركن عامدا كما نـمى
من حركات فهي غير مبطلـة
وقتله لحيـة أو عقرب
مسلم اشارة قد نقلا
كذا سعاله وان تنحنحـا
فيما ينوب والنسا التـصفيح
والرفع للسماء بالابصار
كذا انبساط كانبساط الكلب
وعقب الشيطان في القعود
والبصق لليمين أو للقبـلة
والالتفات قل مع التثام
وفعلها في الثوب ذي الأعلام
جميع ما يشغل عنها مثل ذا

يبطلها الكلام باتفـاق
وكما يخرج للمصلي
وترك شرط كالوضوء فاعلم
وما أقر المصطفى أو فعله
كفتحه الباب وحمله الصبي
وخلعه النعلين والرد على
كذاك من على الامام فتحـا
وللرجال يشرع التسبيح
وقد نهى فيها عن اختصار
كذاك كف شعر أو ثوب
والنقر كالغراب في السجود
ومسحه التراب فوق مرة
والرفع للأيدي مع السلام
وفعلها بحضرة الطعام
أو مع دفاع الأخبثين وكذا

« باب صلاة الأعداء »

وليوم راكعا وحين يسجد
على القعود لليمين يضطجع

وعاجز عن القيام يقعد
للعجز عنهما فإن لم يستطع

للعجز صلى كيفما استطاعا
بعض يقوم بدليل ما تفي
للباقيات الصالحات بدلا
صلى علي راحلة في السفر
وليوم راكعا كذا في السجدة
خفضك في الركوع نصا نقلا
ثوب بعهد المصطفى ذا فعلا
علي عمامة ونحوها رووا
وفوق وسع ربنا ما كلفا

واستلق ان لم تطق اضطجاعا
وجاز أن يجلس في بعض وفي
وعاجز عن القرآن انتقلا
وفي اشتداد وحل مع مطر
يوقفها مستقبلا للقبلة
وفي السجود اخفض زيادة على
وجاز في الحر سجوده على
كوضعه اليدين في الاكمام أو
وكلما يعجز عنه خففا

« باب سجود السهو »

إن شك أو زاد وللنقصان
أو فعلى الأقل يجعل البناء
مستيقنا دعه وعنه فاسجد
من قبل أن يسجد عنه فانتبه
دون قضاء فادر ما أسطره
حتى استتم قائما لا يعد
فاسجد مكان السهو نصا علما
ولا سجود بعد ذا عليه
فعل النبي ولذا الخلف أتى
وقائل من بعده مطردا
بين مقيد وذي إطلاق
نبينا بفعله أو عينه
في الموضع الذي إليه أرشدا
من قبل أو بعد بلا نكير
سن له التسليم والتشهد
أما لسهو نفسه لم يسجد

لمن سها يشرع سجدة
فشك يبني على ما استيقنا
وحينما تعلم سهو الزائد
والنقص إن ركنا يكون جاء به
ودون ركن فالسجود يجبره
ومن نسي الأول من تشهد
حتى إذا أردت أن تسلما
أو ما استتم فليعد إليه
وقبل تسليم وبعد ثبتا
فقائل قبل السلام أبدا
تسعة أقوال بلا افتراق
أقربها أن الذي قد بينه
بقوله نسجد حيث سجدا
وما سوى ذا فعلى التخيير
وحيث من بعد السلام يسجد
يسجد عن سهو الامام المقتدي

« باب صلاة الجماعة والإمامة »

قدمت من حيث الدليل قدما
سبع وخمس بعد عشرين ثبت
أعد في الجنة ربي نزله
في سفر أو حضر قد أسندوا
وكلما زاد إلى الله أحب
كذا النساء ما فيه من أشكال
بدون عكس صحت الأنبياء
وعكسه ولم يصب من يعترض
والعكس لكن يتمام وافر
صحت صلاته بنص علما
وكونه هو الإمام أفضل
فهجرة فالسلم أم الأقدم
تقديمه قد صح فاعلم وأعمل
بإذنه في مسلم ذا مسندا
أواحد فعن يمينه وقف
في وسط من صفهن فلتقم
عن مقتد والعكس خلف سامي
ثم النساء جمعا أو وحدانا
جماعة وأن يسدوا الخلا
وهكذا منكبه بمنكبه
في ذا وجا عن تركه الترهيب
مما روى العدل عن العدول

واجبة وقيل سنة وما
وتفضل الفذ بأضعاف أتت
ومن غدا لمسجد أو راح له
بائنين قل فصاعداً تنعقد
وكثرة الجمع ففيها يستحب
وقدوة الرجال بالرجال
وبالرجال يقتدى النساء
وذو تنفل يؤم المفترض
ويقتدى المقيم بالمسافر
والمتوضى خلف من تيمما
وبعد مفضول يصل الفاضل
يقدم الأقرأ ثم الأعلم
كذاك سلطان ورب المنزل
وقد أتى تأخيره مقيدا
وحيث جمع فورا الإمام صف
وامرأة حيث لنسوة تؤم
وفي ارتفاع موقف الإمام
وقدم الرجال فالصبيان
وواجب تسوية الصف على
يلزق كعبه بكعب صاحبه
ففي الصحيح قد أتى الترغيب
بالأمر والفعل من الرسول

وأول الصفوف فليكملوا
وقد أتى النهى عن الصفوف ما
وخير صف للرجال الأول
أما أحق الناس بالإمام
وتابع الإمام لا سابقا
وهل إذا صلى لعذر قاعداً
قد أمر الرسول بالجلوس ثم
وسن أن يطول الأولى على
ويشرع التخفيف إن خاف على
وكل ما أدركه المسبوق مع
واعتد بالركعة من قد دخلا
ومن يفته فليتم بعد ما
وخلف صف لا يصل الرجل
وجاز أن يجتر شخصاً معه
وكل ما اختل من الإمام
وفي انصراف فالرجال آخر

ثم الذي يليه نصاً نقلوا
بين السواري فادر ما قد رسما
وللنساء عكس ذا قد نقلوا
فهم أولو العقول والأحلام
له بهيئات الصلاة مطلقاً
يقوم أو يقعد من به اقتدى
كان بشكوى موته قيامهم
ما بعدها ذا في الصحيح نقلوا
من خلفه الفتنة حيث طولا
إمامه فمثل صنعه صنع
مع الإمام راكعاً معتدلاً
إمامه من الصلاة سلماً
وأمره بأن يعيد نقلوا
وسن للمجرور أن يطيعه
عليه لا على ذوى ائتمام
ليذهب النساء نص الخبر

« باب صلاة الجمعة »

إلى حضورها بلا تأخر
لها كذا الدهن ولبس الطيب
في صباحها وهي على الأعيان
وكم بتركها من الوعيد صح
مسافر عليهموا لم تجب
جماعة فلا تصح دونها
خمس عشرة مذهباً قد عدوا
وقعلها قبل الزوال قد نمت
أن يبدأ المأموم بالسلام
يجلس باطمئنان بين تين
للناس بالترغيب والتحذير
وليتل قرآنًا بكل منهما
كما رواه الترمذي وصححه
بفعل ركعتين حيث لم يصل
جهراً كفعل من أتى بالشرعة
بجمعة وما يليها قد رووا
فليضف الأخرى وعد مدركا
طول صلاته وقصر خطبته
في خطبة لمن عدا الإمام
ولا يقيم أخاه من مجلسه
حيث توافقا فمن شاء اكتفى
ونقل اجماع عليه قد وضع
يقيمها فعل الرسول المؤتمن
وهو ضئيلة لهذا الأمة

عند سماع الداع فليبادر
ويشرع الغسل مع التطيب
والجرز اقراها مع الإنسان
فرض محتم على القول الأصح
وامرأة عبد مريض وصبي
واتفقوا على اشتراط كونها
واختلفوا فيها بكم تنعقد
ووقتها كالظهر نصاً فاعلم
سن على المنبر للإمام
وقائماً يخطب خطبتين
وليعمل صوته مع التذكير
والحمد والشهادتين فيهما
وفي الدعا يشير بالمسبحة
وسنة أمر الخطيب من دخل
وصل ركعتين بعد الخطبة
يقرأ بالأعلى وهل أتاك أو
ومن يكن أخراًهما قد أدركا
وإن من فقه امرئ وحكمته
وقد أتى النهي عن الكلام
وعن تخط للرقاب قد نهى
وبصلاة العيد عنها يكتفى
عنها وصلى الظهر في القول الأصح
لكنه يشرع للإمام أن
في فضل ذا اليوم نصوص جمّة

وفيه ساعة يجاب من دعا فيها ويعطى السؤال نصًّا رفعا
وفي الجنان موعد المزيد فيه لمن مات على التوحيد
فيه يرون الله جهرة كما في الآي والحديث وعدًا علما

« باب الرواتب قبل الفرائض وبعدها ، وبين العشائين ، وبين الأذان والإقامة »

ثنتان أو أربع قبل الظهر ومثلها بعد وقبل العصر
أربع واثنتان بعد المغرب ومثلها بعد العشا ورتب
وركعتان قبل فعل الفجر وسن بعدها اضطجاع فادر
وقبل مغرب لمن شاء يسن صلاة ركعتين نصًّا في السنن
وبعد جمعة فركعتان أو أربع فيها روايتان
وصلين بين العشائين كذا بين الأذانين صلاة فكذا
والأفضل النفل ببيته وقد بعد إقامة له منع ورد

باب سبحة الضحى

ن : وسبحة الضحى لها قد نقلنا جمع من الصحاب عن خير الملا
أمرًا وترغيبًا وفعلاً ثبتت حكمًا وتصريحًا إليه رفعت
وأخرون نقلوا ما ناقضه بزعمهم والحق لا مناقضه
كل روى لما رأى والترك لا ينفي شرعية ما قد فعلا
وركعتان ، أربع ، ست أتت ثمان ، عشر ، واثنتي عشر ثبت
عند ارتفاع الشمس وقتها أوله وحين ترمض الفصال أفضله

« باب التهجد بالليل »

وفي قيام الليل فضل لا يعد بل فيه رضوان المهيمن الأحد
وأهله هم صفوة الرحمن دليله في آخر الفرقان
كذاك صدر الذاريات فيه ما يكفي ويشفي من له قد فهما

وانظر لما في سورة المزمل
وكم له فضل عن النبي ثبت
وخير وقت لصلاة الليل ما
إذ فيه رب العالمين ينزل
ويقبل التوبة والذنوب
وحينما استيقظت فالله اذكر
كذلك السواك تأكيد يسن
من ﴿إن في خلق السموات﴾ إلى
وسن تطويل صلاة الليل في
وهي ثلاث عشرة أكثرها
بركعة أو بثلاث فادر
فالخمس والثلاث سردًا تفعل
والوتر بالسبع فقبل السابعة
وبعد أن أتمهن سلما
وسن بداه بركعتين
وركعتان بعد وتره تسن
واللدعاء أكثر والاستغفار
ومن سها عن وتره أو ناما
ومن يفته وتره لعله
وصح أن أفضل الأعمال ما

واسأل له التوفيق مولاك العلي
بل قام حتى قدميه انفطرت
في ثلثه الأخير نصا علما
يجيب من إياه فيه يسأل
يغفرها ويستتر العيوب
وانث على اليسرى ثلاثا وانثر
ولخواتيم آل عمران اقرآن
آخرها نصا صريحا نقلا
كل صفاتها بنص ما خفي
والوتر منها وهو في آخرها
خمس وسبع تسع احدى عشر
بلا جلوس وسطها قد نقلوا
اجلس وفي التسع قبيل التاسعة
كما لنا نبينا قد علما
قبل قيامه خفيفتين
وجالسا يفعلها نص السنن
لا سيما في ساعة الأسحار
صلى إذا ذكره أو قاما
صلى من النهار ثنتي عشرة
صاحبه كان عليه أدوما

باب قيام رمضان

لم يزد الرسول طول عمره
فيه وفي سواء ما تغيرت
وليلتين أو ثلاث نقلا
خشية فرضها على أمته
ومات والأمر على ذا وكذا
لعمر كانت خلافة أمر

على ثلاث عشرة بوتره
كما بدا النصوص قد تظاهرت
صلى جماعة وبعدها فلا
كما بدا صرح في خطبته
خلافة الصديق حتى ما إذا
يجمعهم على إمام فاستمر

في السعد آثار على اختلاف
روي ثلاثاً بعدها وقد ورد
إحدى وأربعين بالوتر حكوا
وبحثها استوفى بفتح الباري
توفية المقام دون قصر
جاء في أحاديث صحاح لا ترد
يغفر حقاً كل ما قد أذنبنا
في عشرة لا سيما في الوتر
بضع وأربعين قولاً نقلاً

وجاء عن أئمة الأسلاف
فقد روي إحدى وعشرين وقد
بعد الثلاثين بتسع وروا
وغير هذه من الآثار
وفي قيام الليل لابن نصر
وفي قيام رمضان الفضل قد
لمن يقوم مؤمناً محتسباً
وليلة القدر لها التحري
وقد أتت فيها مذاهب إلى

باب سجود التلاوة والشكر

أن نقرأ القرآن نصاً رفعا
مريم مع سجدتي الحج خذا
صاد وفصلت وفي المفصل
نجم والانشقاق واقراً ثبتت
فرضاً ونفلاً سرها وجهرها
وليسجد السامع بعد التالي
يأتيه ما يسر نصاً علماً
خلف لأصحاب الرسول قد سما

نسجد في خمسة عشر موضعاً
الأعراف رعد نحل الاسراء كذا
فرقان مع نمل وسجدة تلى
نصاً ثلاث سجدة قد أتت
في داخل الصلاة أو في غيرها
وكبرن لها بلا جدال
وهكذا سجود شكر عندما
ثم هل الطهور شرط فيهما

باب صلاة السفر

لركعتين في أوان السفر
مسافة القصر خلاف ما نفى
يوم وليلة وقيل ميلاً
قوم وذا التقدير كان أكثره
مرحلتين دونها لا يقصر

ظهراً وعصراً وعشاء أقصر
تحتماً وقيل رخصة وفي
أقل ما في حده قد قيل
وبمراحل ثلاث قدره
وأكثر الأمة فيه قدروا

ولم يجيء في مورد النزاع
أما ابتداء القصر فلا تقدير بل
وهكذا يقصر حتى يرجعوا
والخلف في المقيم أثناء السفر
أقام في تبوك في الأصح
خمسة أو سبعة أو ثمان أو
وأربعًا بمكة قد نقلنا
برابع ثم أقام فيها
وقيل إن على إقامة عزم
ومع تردد له القصر إلى
وجائز جمع الصلاتين معا
في الجدد في السير فحيث ارتحلا
دخول عصر ثم صلاها ولاء
ظهر فلأخرى بتقديم جمع

فاصل من نص ولا اجماع
يقصر حينما يفارق المحل
إلى محله لنص رفعها
إلى متى القصر له ففي الأثر
يقصر عشرون وجاء في الفتح
تسعة قل من بعد عشرة رووا
في حجة الوداع حيث نزلا
لثامن فاحفظ تكن فقيها
لأربع بعد مضيها أتم
عشرين توقيفا على ما نقلنا
في أحد الوقتين نصا رفعها
قبل الزوال آخر الظهر إلى
وحيث لم يرحل إلى أن دخلا
وفي العشائين كذا قد صنع

باب صلاة الخوف

علي صفات قد أتت مختلفة
وكلها مجزئة فمن يصل
منها أتى صلاة ركعتين
وفي رواية نكل فرقة
مع القضاء كل لنفسه وفي
يؤخذ بالأحوط للحرس وفي
وكل ذي حيث بغير القبلة
فجاء صفين يصفهم معا
إلا السجود تسجد المقدمة
وسجدوا من بعدهم وقدموا
وفعلوا في الركعة الأخرى كما
وحيث شدة التحام حانا
لقبلية وغير قبلية ولو

فيها رووا لسبع عشرة صفة
كيفية منها كفاه ما فعل
لكل فرقة بتسليمين
مع الإمام قل صلاة ركعة
كيفية القضاء أوصاف تفي
رواية بفعل الأولى يكتفى
عدونا فإن يكن في القبلة
وتابعوه في الصلاة أجمعا
وتحرس الفرقة الأخرى قائمة
لنحوه وآخر المقدم
في قبلها وسلموا إذا سلما
صلوا رجالا كان أو ركبانا
بركعة ولو بإيماء رووا

باب صلاة العيدين

وسن فيها الغسل والتجمل
وحيث عذر صليت في المسجد
ودون اخراج المنبر لها
قبل الخروج دون الأضحى علما
مع اعتزال الحيض المصل
من ارتفاع الشمس للزوال
سن والأضحى قيد رمح فادر
ليوم عيد صليت من الغد
كما مضى بيانه وكبر
 وخمس بعد النقل في اخراهما
وبعد سبح هل أتاك في أثر
يذكر النساء نص السنة
إلا لخوف من عدو فاستمع
طريقك الأولى رجوعاً فاعرف
نقل ولا من بعد فعلها فع
لبيته فركعتان تشرع
أو أربعاً على روايتين
إذا جاء به التصريح في الوحيين
فاجهد هديت أوضح الطريق

وجوبها فيه اختلافاً انقلوا
كذا خروجهم لصحرا البلد
دون أذان وإقامة لها
ويوم فطر سنة أن يطعما
وليشهدنّها النساء كلا
وحد وقتها بلا جدال
وهي على رمحين فعل الفطر
وأن يكن لغرة لم نهتد
وصل ركعتين فيهما اجهر
بعد افتتاح سبع في أوليهما
وسن أن يقرأ بقاف والقمر
يخطب بعدها وبعد الخطبة
والحمل للسلح فيها قد منع
وماشيّاً فاخرج لها وخالف
وفي المصل قبلها لم يشرع
وفي الحديث جاء حين يرجع
وإن تفت فصل ركعتين
وأكثر التكبير في العيدين
كذاك في العشر وفي التشريق

باب صلاة الكسوفين

ولفظه أن الصلاة جامعة
مع اختلاف النقل في الكيفية
صلاة ركعتين كل تحتوي
قام وسجدتين من بعدهما
كذا السجود فادر ما قد نقل
جميعها أطول من أخراهما

لها نداء لا إقامة معه
واتفق الكل على السنية
وفي صفاتها أصح ما روى
على ركوعين وفي كليهما
وفي القيام والركوع طولاً
وليجعل الهيئات في أولاهما

وفي رواية ثلاثا يرجع
وجاء خمسة بكل منهما
واتفقوا أن السجود أربع
واختلفوا في الجهر والإسرار
وخطبة من بعدها على الأصح
وصلت النساء مع الرجال
ويشعر الذكر والاستغفار
وكبر الله ولذ ببابه
وهكذا الصلاة في الزلازل
وفي هبوب الريح يجثو للدعا

في كل ركعة وجاء أربع
من أجل ذا كان اختلاف العلماء
وكون الأصل ركعتين أجمعوا
فيها ونص الجهر في البخاري
إذ في الصحيحين دليله اتضح
فيها جماعة بلا جدال
والعتق والدعاء والأذكار
والقبر عذ بالله من عذابه
تروى عن الصحابة الأفاضل
ورغبًا ورهبًا تضرعًا

« باب صلاة الاستسقاء »

وعند جذب واستغاثة تسئ
يعلمهم بوقت الاستسقاء
بملبس الخضوع والتضرع
وبالصلى وضع منبر يسن
وخطبة من بعدها قد نقلوا
ثم بمأثور دعا مستقبلًا
رداءه وحول الناس معه
والدعاء قد روى مجردًا
منها على المنبر يوم الجمعة
وإدع بما يؤثر عند المطر
لا بعطارد ولا بالمشتري
وليتلقه حاسرًا لثوبه
وكثرة الأمطار فيها نقلًا
منابت الأشجار الضراب

وسن أيضًا لإمام الناس أن
أن يخرجوا يومًا إلى الصحراء
وبذلة والتوب والتخشع
ومثل عيد ركعتين صلين
وقبل بل قبل الصلاة تفعل
ولليدين رافعًا وحولًا
ذا لآخر الورى قد شرعه
دون صلاة في الصحيح وردا
وغيره كتب الحديث موضعه
وقل بفضل الله رب البشر
كما يقوله الكفور المفتري
من أجل قرب عهده بربه
أن ندعو الله بصرفها إلى
الأودية الجبال والهضاب

ثم نزول الغيث مما استأثرا بعلمه من الوجود قد برا
وكل من لعلم ذاك يدعي إياه كذب وبكفره اقطع

« باب صلاة الاستخارة »

لكل من همّ بأمر شرعا صلاة ركعتين بعدها الدعاء
مما سوى مكتوبة وقد ورد لفظ الدعاء فيها بنص لا يرد
معناه إن خيراً فقد رنه والشر ربي فاصرفني عنه

« كتاب الجنائز »

باب عيادة المريض وما يشرع للمختصر

ست على المسلم حق المسلم منها عيادة المريض فاعلم
وجدد التوبة في ذا الموطن وبين خوف ورجاء فكن
ويشرع التلقين للمختصر شهادة الاخلاص نص الأثر
كذا إلى القبلة وجهنه بسنة والبصر أغمضنه
واقراً لياسين عليه إذ أمر بذاك في الحديث سيد البشر
وهو مع اعتلاله أقل حال على سنية يدل
وسجينه بعد موته وفي تقبيله نص أتى لم ينتف
وعجلن تجهيزه واقض لما عليه من دين لنص أحكما
والغسل والتكفين والصلاة عليه ثم الدفن واجبات

« باب غسل الميت »

وغسل ميت المسلمين واجب والسنة الأولى به الأقارب
وليكن الغاسل أميناً ورعاً وغسل زوج زوجة قد شرعا
ويشرع الإيتار بالتثليث أو خمساً فسبغاً فليزيدوا أن رأوا
بالماء والسدر وفي الأخيرة فليجعل الكافور نص السنة
والغسل بالميا من ابدأه وبمواضع الوضوء منه
وشعر المرأة فليظفر وليلق خلفها لنص الخبر
ولا يمس المحرم الطيب ولا يغسل الشهيد نصاً نقلاً

« باب تكفين الميت »

يستره نصًا صريحًا محكمًا
واجعل على الرجلين نحو الأذخر
كامل بالأذخر عن أمر النبي
والبيض خير من سواه وأحب
مصرحًا عن سيد الكونين
قد كفن النبي بلا ارتياب
لفافة جاء البيان فعها
وخلفهم فيما يكون أفضلًا
ابن سلول ثم فيه دفنا
كسوته العباس في بدرا عرف
ملحفة مع الخمار وكذا
عن ولي غسل ابنة الرسول
دليله في أحد تبينا
ولا يغطي رأسه نصًا نمي
مليًا ممثلاً إحرامه

والواجب التكفين للميت بما
ومع قصور الثوب فالرأس استر
إذ في قصور بزدة لمصعب
وما يزد عن ساتر فمستحب
فقد أتى التكفين في ثوبين
وفي ثلاثة من الأثواب
وهي إزار ورداء معها
وكونها لفائفًا قد نقلنا
وفي قميصه الرسول كفنا
فقل من أجل ابنه وقيل في
للمرأة الإزار والدرع خذا
لفافة قد جاء في المنقول
وفي ثيابه الشهد كفنا
ويشرع الحنوط لا في المحرم
فإنه يبعث في القيامة

« باب الصلاة على الميت »

دون تردد ولا نزاع
حذاء رأس حيث كان رجلاً
فالرجل أوله الإمام موضعاً
نصًا وقد قيل عليه أجمعاً
وماتليها صل بعدها على
مات بما سطر في كتب السنن
كغيرها من الصلاة فاعلم
ذلك خلف قيل آخرًا نفي
كما له صديقة قد نقلت
وصفهم ثلاثة قد نقلوا

قد ثبتت بالنص والإجماع
وموقف الإمام فيما نقلنا
والوسط من أنثى وحيث اجتمعاً
وكبرن بالإفتاح أربعاً
فيها اقرآن أم الكتاب أولاً
محمد وثالثاً فادع لمن
وكبرن رابعة وسلم
وقد روي خمس وفوقها وفي
وجاز إن في مسجد قد فعلت
وكثرة الجمع عليه أفضل

قبر وغائب كما قد نقلنا
نصًا مصرحًا عليه دلا
خلف عليه هل يصلي أم لا
والثاني باستهلاله مقيّدًا
عليهم الرسول ردعا لم يصل
بأن يصلي الصحب ذا نص الخبر
مانع في الصلاة من أن تفعلوا)

وصحت الصلاة مطلقًا على
وقل على الشهيد لا يصل
والسقط بعد النفخ ما استهلا
إذ فيه بالاطلاق نص وردًا
وغال ومن لنفسه قتل
لكنه على الغلول قد أمر
والثاني لم يأمر ولم ينه فلا

« باب كيفية حمل الجنازة وتشيعها »

كل جوانب السرير أجمعها
بدون رمل ولمن شيعها
الأفضل جا عن علماء السلف
والنار والنوح به لا تتبع
ليس له الجلوس حتى توضع
فيه فليل محكم وقيل لا .

لحامل يسن أخذه معا
ويشرع الاسراع بالسير بها
المشي منها حيث شا والخلف في
ويكره الركوب للمشيع
وكل من كان لها مشيعًا
والأمر بالقيام خلف نقلنا

« باب كيفية دفن الميت »

والضريح واللحد بالاتفاق
فضله من جاء بالقرآن
وضع لجانب أيمن مستقبلًا
ورفع قبر فوق شبر قد منع
لكل ميت أو يخص بالنسا
أيهما الأفضل خلف السلف
واسأل له التثبيت عند المسألة
وموقد السرج عليها لعنا
كذا الصلاة حرمت إليها
قل في ثلاثة من الأوقات

في الحفر جاء الأمر بالاعماق
كلاهما جاز وإن الثاني
ومع رجلي قبره فادخلا
والنصب للبن على اللحد شرع
والخلف في تجليل قبر بالكسا
والسطح والتسليم ماثور وفي
واستغفرن من بعد دفن الميت له
ثم على القبور يحرم البناء
وعن جلوس حذر عليها
ولا يجوز الدفن للأموات

عند طلوع الشمس لارتفاعها والاستواء إلى الزوال فعملها
ومع تضيف إلى غروبها بدأ أتى النص فكن منتبها

باب « النهي عن أفعال الجاهلية وما يجوز من البكاء، وفضيلة الصبر عند الصدمة الأولى ومشروعية التعزية وصناعة الطعام لأهل الميت وكرهه منهم لغيرهم وتحريم العقر على الميت

ويكره التشييع للنساء ويحرم النوح مع الدعاء
بالويل مع حلق وصلق فاعلم والشق مع لطم الخدود حرم
وخبر الميت يعذب بالبكاء يحمل فيمن كان يرضى ذلكا
والحظر في اللسان واليدين لا حزن القلب ودمع العين
وسنة تعزية المصاب والأمر بالصبر والاحتساب
فكل صابر على المصيبة قد وعد الله بأن يثيبه
وسن أهل الميت أن يهدي لهم طعام إذا قد جاء ما يشغلهم
وامنع لغير صناعة الطعام منهم وقل لا عقر في الاسلام

« باب ما يصلح المسلم بعد موته »

وصح أن الصدقات والدعا تنفع إن كانت على ما شرعا
كذا قضاء الدين لا منا في من أي فاعل بلا خلاف
كذا عن الوالد سعي الولد يلحقه نصا بلا تردد
والصوم والحج لها القضاء صح من الولي وغيره خلف وضح

« باب بيان الزيارة المشروعة والتحذير عن المبتدعة »

وعن زيارة القبور قد أتى نهى ونسخه بأمر ثبتا
وهي اتفاق في الرجال واختلف في ذاك للنساء أئمة السلف
لزائر سن سلامه على أهل القبور وليقف مستقبلا
ولتسأل العفو مع الغفران له وللموتى من الرحمن

أما اتخذ القبر مسجداً وأن
والذبح والنذر على القبور
كقول يا باهوت يا جيلان
يريد منه دفع شر دهما
فذا هي المصيبة العظمى التي
وذلك الشرك الصريح الأكبر
لكنه في هذه الاعصار
وأصبح الدين بغاية الخفا
فيا أولي العقول والأحلام
هل في كتاب الله قد وجدتمو
عنها إلى وساوس الشيطان
أما نهاكم ربكم عن ذا أما
أما إليكم الرسول أرسلنا
أغير دين الله تبغون ألا
تدعون من لا يستجيبكم ولا
ضر فأنى يملكونه لكم
فلا وربى أبدا لا تفلحوا
يا قوم بادروا إلى الخلاص
وبالكتاب المستبين اعتصموا
وما تنازعتم فردوه إلى
ويا أولي العلم ألم يبق بكم
قوموا بعزم صادق مبين
حلاله حرامه فرائضه
وأهدوهم إلى الصراط المتبع
توبوا من الكتم وأن تداهنوا
ويا ولاية الأمر قوموا أنتمو
وبادروا المنكر بالانكار
لم ينج والله سوى من أنكرا
بذا قضت سنة ذي العرش كما

يجعله عبداً كعابد الوثن
وهتف ذا الزائر بالمقبور
أدرك أجب أغث لذا اللهفان
أو جلب خير دون خالق السما
لم يجن مثلها على ذي الملة
فاعله بدون شك يكفر
قد أصبح المألوف للزوار
فحسبنا الله تعالى وكفى
هل ذا أتى في ملة الإسلام
ذا أم بسنة النبي بل حدثمو
وزخرف الغرور والبهتان
بين ما أحل مما حرما
مبيننا كتابه المنزلا
حياء من رب السموات العلى
لنفسه يملك لا نفع ولا
وهم عباد كلفوا أمثالكم
مادتم التوحيد لم تصححوا
وحققوا شهادة الاخلاص
كلا وسنة الرسول التزموا
هذين لا تبغون عنها حولا
من غيره لنصر دين ربكم
وبينوا للناس أمر الدين
وما به يزري وما يناقضه
وحذروهم الطريق المبتدع
في منكر وأصلحوا وبينوا
لله إذ في الأرض قد مكنتمو
قبل حلول غضب الجبار
معصية الرحمن مهما قدرا
قد قص عن أنباء من تقدما

« كتاب الزكاة »

« باب وجوبها وفضلها »

لديننا	ثالثة	الأركان	بثابت	السنة	والقرآن
تركية	وطهرة	للمال	بل	للنفوس	دونما جدال
وعلقت في	الأي	عصمة الدما	بها وفي	الصحيح	نصاً محكماً
كذا على	إيتائها	قد بايعا	امته	لذا	جرير رفعا
وفي	عقاب	مانع الزكاة	جاءت	أحاديث	مع الآيات
فاقرأ لما	في توبة	قد أنزلا	وانظر فكم	نص صحيح	نقلا
من ذاك	مايضعك	للأسماع	ويورث	الذكرى	لقلب واعى

« باب من فرضت عليه وحكم مانعها »

فرض	على	مكلف	إجماعاً	وغيره	فيه اختلاف شاعا
مانعها	الجاحد	فرضها	كفر	فإن يكن	مع منعه بها أقر
فإنها	تؤخذ	منه	قهرًا	وقد روي	أخذ الإمام الشطرا
وإن يكونوا	أمة	قد منعوا		أوجب قتالهم	إلى أن يرجعوا
بالأي	والسنة	والإجماع		من غير	إشكال ولا نزاع
كما لهم	قد قاتل	الصديق	في	أيام ردة	وذا غير خفي

« باب ما فرضت فيه »

فبعضهم قد قاس والبعض اقتصر
لاغيرها من حيوان فاعلم
تمر زبيب وشعير حنطة
نصاً وفي رواية ذكر الذره
في غيرها من النبات السلف
كل على ما قد رآه عوَّلا
نص ضعيف وهو قول الأكثر
فهي تُشدَّ بعموم الآيه
لكنه من مخرج معلل
موضحاً لما به قد فرضا

تسعة أنواع بها جاء الأثر
في إبل وبقر وغنم
كذلك نقد ذهب وفضة
من النبات قد أتت منحصره
واستعملت مع ضعفها واختلفوا
تسعة أقوال بها قد نقلوا
وجاء في زكاة عرض المتجر
قالوا وإن أُعلَّت الروايه
كذلك يروى أخذ عشر العسل
وها أنا أبين المفترضا

« باب زكاة بهيمة الأنعام »

خمس وعشرين وفيها نقلوا
إن لم تكن قابن لبون ذكر
مازاد قابنة اللبون افرض إلى
مازاد حقة كذا حتى تفي
وحيث للسبعين ست تابعه
تسعين إن زادت ففرضها انقلوا
مع مائة وفوق ذا استبينوا
وحقة تفرض في الخمسينا
وسن مامن دونه قد وجدا

في كل خمس إبل شاة إلى
بنت المخاض حيثما تيسر
إلى ثلاثين وخمس وعلى
خمس وأربعين والنصاب في
ستين إن زادت ففيها جذعه
ففرضها بنتا لبون وعلى
لحقتين قل إلى عشرينا
بنت لبون كل أربعينا
ومن يكن سن نصاب فقدا

عشرين درهما لجبرها رروا
فالجبر من ساع لذي مال يرد
بنت المخاض وكذا العكس ورد
زكاتها شاة إلى عشرينا
شاتين حتى مائتين الانتها
إلى ثلاثمائة تُلْفِيها
شاة بكل مائة نصاً ورد
إن بلغت فيها التبيع قَدَر
فيها مسنة ومازاد كذا
فريضة فيها افهمن مانقلا
فبالسّوا تراجعاً بينهما
كذاك لايفرق المجتمع
ولا يؤدي المالك اللئيمة
من دون تفريط ولا إفراط
على المياه دون أن يجلبها

فإنها تقبل مع شاتين أو
أو كان من ذا السن أعلى قد وجد
كعادم بنت اللبون إن وجد
وفي بلوغ الغنم أربعينا
مع مائة فإن تزد فافرض بها
فإن تزد فافرض ثلاثاً فيها
فإن تزد فالفرض فيها يطرد
وقل ثلاثون نصاب البقر
إلى تمام الأربعين وخذا
ودون فرض وكذا الأوقاص لا
والخلطا اثنان فما فوقهما
ومايكن مفترقا لايجمع
وعامل لاياخذ الكريمة
بل يؤخذ الحق من الأوساط
وعامل يشرع أن يطلبها

« باب زكاة النقدين »

بالحول والنصاب شرط فادر
بلوغها خمساً من الأواقي
عشرون ديناراً بلا تردد
أوقاص في أصح ما قد نقلا

والفرض في النقدين ربع العشر
نصاب فضة بالاتفاق
وصح بالنص نصاب العسجد
ومايزد فبحسابه ولا

« باب زكاة النبات »

والعشر فيما بالسما قد سقي

نصابه قل خمسة من أوسق

كذا جميع ماسقي بدون مؤنة كالأنهار والعيون
وما سقى بالنضح نصف العشر فيه وصح الخرص نصاً فادر
والودع للثلث وللربع شرع من خارص حيث به النص رفع
ويؤخذ الزبيب عن خرص العنب ودون ذا النصاب لا شيء وجب
ومايزد عنه اتفاقا يحسب لا وقص بل فيه الزكاة أوجبوا

« باب ما يؤخذ من الركاز والمعادن »

وفي الركاز الخمس افرض ونقل في المعدن الزكاة لكن قد أعل
وقد روي أيضاً بلفظ الصدقة فهو يرى محتمل فحققه

« باب كيفية إخراج الزكاة »

وبادراً بها كما النص نقل وجائز تعجيلها قبل تحل
وسنة رد زكاة البلد في فقرائها بلا تردد
وبرئن ذمة رب المال بالدفع للوالي أو العمال
البر والفاجر منهم يستوي في دفعها إليه نصاً قد روي
ويجب الإرضاء للسعاة لكل من أخرج للزكاة

« باب مصارف الزكاة »

للفقراء اصرف وللمسكين وعامل مؤلف في الدين
وفي الرقاب لو إعانة على فك وغارم بما قد حُملا
وفي سبيل الله كالجهاد وابن السبيل لانقطاع الزاد
وهل يجوز الاكتفا بالصنف أو يجب استيعابهم بالصرف
وحرمت نصاً على آل النبي وهم بنو هاشم والمطلب
مع الغني والقوي المكتسب كذاك من يسأل للتكسب
ومن تجب مؤنته عليه فلا يجوز صرفها إليه

« باب زكاة الفطر »

تفرض طهرة لكل صائم	من رفث واللغو والمآثم
وجوبها عم لكل مسلم	من الذكور والإناث فاعلم
سواء الصغار والكبار	فيها كذا العبيد والأحرار
وقدرها بالنص والإجماع	عن كل واحد وجوب صاع
من غير حنطة وفيها الخلف	قليل كغيرها وقيل النصف
وللأداء أفضل الأوقات	قبل خروجه إلى الصلاة
وجاز قبل العيد أن تعجلا	بيوم أو يومين فيما نقلنا
وبالصلاة فات وقتها وقيل	بالعصر والأول أولى بالدليل
ومن لقوت يومه وليلته	يفقد عنه سقطت لغيرته
مصرفها قليل مصارف الزكاة	وقيل للمسكين دون من سواه

« باب صدقة التطوع »

وقد أتى في صدقات النفل	أخبار صدق بجزيل الفضل
من ذاك تميم لما ينقص من	فرض زكاته غداً إذا وزن
والله يربي الصدقات حيثما	تكون مما حل لا ما حرما
وهي من النار حجاب حينما	لاينفع المرء سوى ما قدما
ويعقب المنفق ربي خلفا	من فضله والممسكين تلقا
اخفاؤها يفضل ما في العفن	والثاني قد يفضله في موطن
وخيرها ما كان عن ظهر غني	والجهد من مقل نصاً بينا
وبدؤه بمن يعول أوجب	فالرحم الأقرب ثم الأقرب
فما يراه بعد من مفتقر	ويحرم السؤال للتكثر
قد ذم من يلحف في السؤال	كما يذم البخل من ذي المال
قد أفلح القانع بالكفاف	من رزق الصبر مع العفاف

«كتاب الصيام»

«باب فرضيته وفضله»

صيام شهر رمضان حتماً وهو على من تجب الصلاة واستثن من ذا من يكن معذوراً وهو لهذا الدين ركن رابع تفتح أبواب الجنان إن دخل شهر به تفتح أبواب السما شهر بصومه الذنوب تغفر خلوف في الصائم دون شك وإن في الجنة للصوام وقد روى نبينا عن ربه وصح للصائم فرحتان وغير هذا من فضائل تعد

بالآي والحديث فرضاً علماً عليه إذ جاءت بذا الآيات شرعاً ويأتي حكمهم مذكوراً وكم له قد صح فضل ساطع شهر الصيام والشياطين تغل وتغلق الأبواب من جهنما وتعتق الرقاب نصاً يؤثر تفضل عند الله ربح المسك باباً له الرّيان اسم سامي لي الصيام وأنا أجزي به مع فطره ومع لقا الرحمن وكم بتركه وعيد قد ورد

«باب ما يثبت به الصيام والإفطار»

ثبوته برؤية الهلال عدة شعبان ثلاثين وفي والخلف في شهادة الهلال فليل لا بد من العدلين وقيل في دخوله عدل وفي وقيل يكفي العدل في الفطر كما من كونه قد صح في الدين العمل وإن روي في بلد هل يلزم بعد اتفاقهم على لزوم

وحيث إغماء فبالإكمال خروجه الأمر كذا فاعرف على ثلاثة من الأقوال في الصوم والفطر كلا الحالين خروجه عدلان شرطان تفي في رؤية الصوم لما قد علما بخبر الواحد من غير جدل بقية البلدان خلف لهم وفاق أهله على العموم

« باب تبييت النية وحكم الفوات لغرة أو عذر »

وواجب تبييته بالليل	نية صوم الفرض دون النفل
وحيث بان الصوم بعد أن مضى	بعض النهار صامة ثم قضى
ومن يكن شرط قبول فقدا	أو صحة ثم به قد وجدا
ككافر أثناءه قد أسلما	ومثله الصغير حيث احتملا
كذاك ذو الإغماء قل إن يفق	أوجب عليهم صيام مابقي

« باب فضل السحور وتأخيرهِ وتعجيل الفطر »

والفطر والسحور فيهما أتى	فضل عن الرسول نصاً ثبتا
قولاً وفعلاً أمراً مرغبا	فلا تكن عما ارتضاه راغبا
ثم السحور صح ما الليل بقي	وفات بانشقاق فجر صادق
وبالغروب الفطر حل فاعلم	ولا تؤخر لظهور الأنجم
وسن في الإفطار أن يُعَجَّلا	وأخر السحور نصاً انجلا
وسن فطره على التمر إذا	كان وإلا الما طهور فحذا
وسن في الفطر دعا بما ورد	إذ دعوة الصائم فيه لاترد
وقد نهى النبي عن الوصال	أي صوم الايام مع الليل
مع فعله له فلا للحرمة	ذا النهي لكن رحمة بالأمة

« باب ما يبطل الصوم وما يجوز فيه وما يكره »

يبطله أكل وشرب فاعلم	والقيء والجماع نصاً قد نمي
وكل ذي بحيث عمداً فعلا	لاغير عامد فليس مبطلا
وفي الجماع عامداً قد وجبا	كفارة مثل الظهر رتبا
عتق فصومه لشهرين ولا	إطعامه ستين مسكينا تلا
وفي الحجامة اختلاف والأصح	جوازها إلا لذي ضعف وضح
إذ صح أن آخر الأمرين	ترخيصه فيها بدون مين

فليس بالصريح في إبطاله
مما روى عن النبي من فعله
إن أمن الشهوة نصاً اتضح
كذا تميم ولا يزدر
ثم ليصم هذا الحديث أفصحا

ونص منع الكحل مع إعلاله
مع كونه معارضاً بمثله
وجاز تقبيل على القول الأصح
كذا يجوز الغسل للتبرد
وليغتسل من جنباً قد أصبحا

« باب من رخص الشارع له في الإفطار »

في السفر اقبلها بلا إنكار
أن الذي يقرب لليسر فضل
تفضيل بل أيهما شا فعلا
حان اللقاء خشية الضعف هذا
ومثله من لم يطق تحمله
وهكذا الكبير فاحفظه وع
في الباب أنه عليهما حرما

ورخصة الشارع في الإفطار
والخلف في الأفضل والنص يدل
فإن تساويا بتيسير فلا
وقد روى عزيمة الفطر إذا
وهكذا المريض قد رخص له
لضعفه كحامل ومرضع
وحائض والنفسا قد قدما

« باب ما يلزم كل واحد من ذكر »

عليه عدة من أيام أخر
والسرد قد أوجب عن فريق
حتم قضاؤها بلا التباس
يطعم مسكيناً لكل يوم
أو تقض أو تجمع خلف لهم
حتى أتاه رمضان الآخر
مع فدية الإطعام عنهم حفظا
لم يقضه عنه صيام الدهر

ومفطر في مرض أو للسفر
تصح بالسرد وبالتفريق
كذلك ذات الحيض والنفاس
وعاجز عن القضا بالصوم
وحامل ومرضع هل تطعم
وجاء في من للقضا يؤخر
عن فرقة من الصحابة القضا
ومفطر يوماً بدون عذر

« باب صوم التطوع »

يشرع صوم الست من شوال	وعشر ذي الحجة باستكمال
لاسيما تاسعها تأكدا	لغير أهل الحج نصاً وردا
وتاسع وعاشر المحرم	بل كله بل صوم كل الحرم
كذا ثلاثة بكل شهر	وفعلها في البيض خير فادر
كذا كل اثنين أو خميس قد	سن صيامه بنص لا يرد
وصح في الحديث خير الصوم	صيامه يوماً وفطر يوم
وصح من فعل النبي كانا	أكثر ما يصوم في شعبانا
وصوم يوم في سبيل الله	بُعد عن النار بفضل الله

« باب مانهس عن صومه »

وجمعة والسبت كل قد نهى	عن صومه منفرداً عن غيره
كذا ينهى عن صيام الدهر	سرداً بدون فصله بفطر
كذا عن استقبال شهر الصوم	بصومه يومين أو بيوم
إلا إذا وافق يوماً كانا	يعتاد صومه فلا نكرانا
والصوم للعديد عنه قد أتى	نهى كذا التشريق نص ثبنا
إلا لفاقد دم التمتع	فصومها رخص فدية فع

« باب الاعتكاف »

يشرع الاعتكاف في المساجد	في أي وقت وبأي مسجد
إلا إذا أدخل فيها الجمعة	فالجامع اشترطه كيلا يدعه
وليس فيه الصوم شرطاً بل ورد	بالليل والنهار نص معتمد
لكنه في رمضان أكدا	لاسيما العشر الأواخر اجهدا
فيها بجد واجتهاد في العمل	لكي بذا تنال غاية الأمل

وما لعاكف خروج عنه إلا لأمر ليس بد منه
وسن من بعد صلاة الفجر دخوله في الاعتكاف فادر

« كتاب الحج »

« باب وجوبه وفضله »

لربنا الحج على العباد	فرض محتم بلا ترداد
تظاهرت بذلك الأدلة	وأجمع الأئمة الأجلة
بل أطلق الكفر على من تركه	جهداً لفرضه فياللهلكة
وهو على مكلف إن يستطع	إلى أدائه سبيلاً فاستمع
وفرضه واحدة في العمر	على التراخي قيل أو بالفور
وحج عمن فاته للكبر	أو موته الولي نص الخبر
وماله الحج يجوز عن أحد	قبل قضاء فرضه نصاً ورد
وجاز من عبد ومن صبي	حجها نقلاً عن النبي
ومع عتاق أول والثاني	بلوغه استؤنف حج ثاني
لكنه أعلّ بالإرسال من	وجه ومن آخر وقفه ركن
والحج ركن خامس للدين	برهانه صح عن الأمين
مبروره جا في صريح السنة	ليس له الجزاء إلا الجنة

« باب هل العمرة واجبة أم سنة؟ »

وفي وجوب العمرة الخلف اشتهر	بينهمو لكن وجوبها ظهر
من كونها قرينة الحج أتت	في الآي والحديث تصريحاً ثبت
فقربها إلى الدليل أظهر	وهو الذي به يقول الأكثر
وقيل لا بل سنة وقد ورد	لكنه لضعفه لا يعتمد
والعمرتان صح نصاً محكما	كفارة الذنب الذي بينهما

« باب المواقيت زمانا ومكانا »

لمن أراد الحج أو أن يعتمر	وقت زمان ومكان مستمر
فأشهر الحج أتت بالحُجّة	شوال ذي القعدة عشر الحجة
وعمرّة جميع أجزاء الزمن	وقت لفعلها بتصريح السنن
واعتمر النبي في ذي القعدة	أربعاً الأخرى قرن بالحجة
وعمرّة في رمضان تُعدل	بحجة عليه نص المُرسَل
هذا هو التوقيت في الزمان	واسمع لما وقت في المكان
لساكني طيبة ذو الحليفة	وقت وللشامي أرض الجحفة
وساكنو نجد فقرن علما	ثم اليمانيون من يلملما
وذات عرق ساكنو العراق	منها يهلون بالاتفاق
وكل مَنْ مِنْ غير أهلهم مر	بها فمناها فليهل للخبر
ومن يكن من دونها أهل من	منشاه حتى أهل مكة فدن
ثم من التنعيم بعد حلت	عائشة بعمرّة أهلت

« باب وجوه الإحرام »

ثلاثة قل أوجه الإحرام	ثابتة عن سيد الأنام
تمتع الأفراد والقران	الكل واسع ولانكران
والخلف في الأفضل كلّ فضلاً	وجهاً بما رأى دليله انجلا
فدو تمتع بعمرّة يحل	إذا سعى ويوم ثامن يهل
بالحج من مكة ولينسك بما	يسهل من هدى وإلا لزما
صوم ثلاثة من الأيام في	حج وسبعة رجوعه تفي
ومفرد وقارن فحله	عند بلوغ هديه محله
ويلزم القارن مايلزم في	تمتع من فدية لاتنتفي
وجعل حج عمرّة قد نقلا	إن لم يسق هدياً فإن ساق فلا
وجائز إدخاله الحج على	عمرته والخلف في العكس انجلا

« باب محرمات الإحرام والحرم »

سن لما قد صح من فعل النبي
ومن مخيط مطلقاً تجرداً
عن لبسه القميص والعماثما
معصفر ومثله المورس
مع قطعه من أسفل الكعبين
وافرة بدون قطع لهما
لبس السراويل بلا مجادله
وبرقعا فامنع كذا لاتنتقب
جاز بجلباب لها الإسدال
كذلك الخطبة والإنكاح
كذا ابتدا الطيب وقص ظفره
ما صاده أو غيره من أجله
يحذره المحرم والحلال
لا إذخر على الحلال والحرم
كذاك صيد طيبة والشجر
والخلف في قبوله مشتهر
نص عليها من أتى بالملة
والفأر والعقور من كلاب
غسل مع الضمد والاحتجام

وغسل الإحرام مع التطيب
والبس للإحرام الإزار والردا
فقد نهى الشارع من قد أحرم
كذا السراويلات والبرانس
والخف إلا عادم النعلين
وللنساء جائز لبسهما
وعاجز عن الإزار جاز له
واللبس للقفاز الأنثى تجتنب
لكن إذا مر بها الرجال
ويحرم الوطء كذا النكاح
ودهنه وأخذه من شعره
وقتل صيد مطلقاً مع أكله
والرفث والفسوق والجدال
ويحرم العضد لأشجار الحرم
وصيده كذاك لاينفر
وجاء في تحريم وج أثر
وتقتل الخمس الفواسق التي
عقرب حداة مع الغراب
وجائز في حالة الإحرام

« باب صفة الإحرام والإهلال والإفاضة »

من فرض أو نافلة ثم أهل
ملياً رب السماء لاسواه

وليكن الإحرام بعد أن يُصلَّ
معيناً لحجه الذي نواه

لبيك إن الحمد والنعمة لك
صلاته على النبي المتبع
والجنة أسأل ومن النيران عذ
للصوت رافعاً وفي وجوبها
عنها روى عند استلام الحجر
لجمرة العقبة نصاً علماً

« باب طواف القدوم وصفته »

سبعة أشواط وسن الرمل في
كما روى عن أفضل البرية
ثم بمأثور عن النبي دعا
في حالة الطواف للأخبار
صح وجوبه بنص وافي
بل سنة في كل شوط منه
باليد أو بمحجن نصاً علم
مستقبلين وهلن وكبر
له استلامه بتصريح السنن
خلف المقام ركعتين واتلون
فيها لما في السنن المصراحة
وأخرج إلى السعي لنص الخبر

« باب السعي وتحلل المعتمر »

قولاً وفعلاً صح في الأنباء
واتل إذا دنوت منه الآية
محمدلاً مكبراً مهلاً
فيه كذا الذكر بما قد رفعاً

لبيك اللهم لا شريك لك
ويستحب الذكر بالوارد مع
هلل وكبر وبياب الله لذ
وكررن لفظة لبيك بها
خلاف والإمسك للمعتمر
وحاج يقطعها إذا رمى

ومع قدوم مكة فليطف
ثلاثة والمشي في البقية
وسن في الطواف أن يضطبعاً
وليجعل البيت عن اليسار
والطهر والسترة للطواف
وباستلام الحجر أبدأه
وللزحام والركوب يستلم
عند تمكن وإلا أشر
كذلك الركن اليماني يسن
وبعد إكمال الطواف صلين
سورتي التوحيد بعد الفاتحة
وبعدها عد لاستلام الحجر

والسعي مكتوب بلا امتراء
وسن بالصفة اجعل البداية
وارق عليه ثم قف مستقبلاً
وسن رفعك اليدين في الدعاء

والسعي في الوادي يسن إذ ورد
ثم على المروة فافعل كلما
بعد تمام السبعة المعتمر
ومفرد وقارن يبقى على
وقبله يمشي كذا إذا صعد
فعلته على الصفا متما
يحل بالتحليق أو يقصر
إحرامه كما ذكرنا أولا

« باب إهلال المكي والمتمتع بالحج من البطحاء والإفاضة من مكة إلى منى، وبيان الوقوف وأعمال الحج بعده »

وفي نهار ثامن أهلا
ثم إلى منى نفير الكل
ظهراً وعصراً والعشائين وبات
وبعد الاشراف إلى الموقف سر
إلى الزوال ثم يخطب الإمام
والظهر والعصر فجمعاً صلها
وبعد أن صلى دخول الموقف
وقوفه عند الصخور جاعلاً
وصح بالنص ولم يختلفوا
والذكر مشروع بما قد رفعاً
وليستمر في وقوفه إلى
وبسكينة لجمع دفعاً
وعندما ينزل جمعاً جمعاً
والفجر غلسن بها حين ترى
وبعدما صليت فأت المشعرا

بالحج من بعمره قد حلا
والصلوات الخمس فيه صل
بها ويوم تاسع صلى الغداة
لكن بنمرة المقل قد أثر
في الواد للمروي عن خير الأنام
مع أول الزوال سن فعلها
والأفضل استقباله القبلة في
بين يديه في الوقوف الجبلا
في أن كل عرفات موقف
وسن رفعك اليدين في الدعا
غيبوبة الشمس لما قد نقلا
وحين فُسحة يراها أسرها
كلا العشائين بها واضطجعا
بزوغ فجر صادق منفجرا
وقف مشاهدا إلى أن تسفرا

وحيثما تسفر جداً فادفع
ومنه فالقط الحصى للجمرة
واسلك طريق الجمرة الكبرى كما
بالحصيات السبع فارمينها
من موقف الرسول حيث استبطنا
والبيت عن يساره كما نرى
ووقته الضحى بيوم النحر
وبعد أن رميت فالهدي انحر
والحلق في حق الرجال أفضل
وبعد ذا له يحل كلما
إلا النساء ثم إلى الطواف
ولم يجيء في ذا الطواف الرمل
وليسع ذو تمتع والمفرد
وقيل للقارن سعيان وقيل
يدل للأول بالتصريح
ومن يقدم أو يؤخر وهو لا
كحالق من قبل أن ينحر ما
وفي منى ليالي التشريق
والجمرات أرم على التوالي
إحدى وعشرين لكل منها
أبداً بدنياها فوسطاها ومن
وعند الأولين للدعاء قف

وفي محسر فسرك أسرع
كما روى الفضل بدون مرية
سلكتها أكرم من لها رمى
كالخذف كبر مع كل منها
للواد جاعلاً يمينه منى
ذا في الصحيحين بلا توهم
وغيره بعد الزوال فادر
وبعد نحر فاحلقن أوقصر
وللسنا التقصير قط نقلوا
في حال الاحرام عليه حرماً
أفض وذا فرض بلا منافي
عن النبي بل نفيه قد نقلوا
يكفيه والقارن سعي واحد
للكل سعي واحد ثم الدليل
بدون شك وهو في الصحيح
يشعر لا تحريج فيما فعلاً
أهدى ومن ينحر قبل أن رمى
فبت هديت أوضح الطريق
في كل يوم عقب الزوال
سبع وبالتكبير اصحبها
بعدهما الكبرى بنص لم يهن
وبعدما رميت الأخرى فانصرف

« باب حكم أهل الأعذار »

« وبيان النفر وطواف الوداع »

وضعفة ونحوهم قد قدموا	ليلة جمع وقفوا ثم رموا
وفي الليالي من منى السقاة	بمكة عن رخصة قد باتوا
وللرعاة رمي يوم الثاني	مع ثالث يجزي بلا نكران
وجاز في يومين من تعجلا	وذو تأخر لنص أنزلا
وعند نفر للوداع طَوْفا	إلا لحائض فعنها حُقفا
وبالمحصب المبيت نقلا	فقليل للتشريع ذا وقيل لا

« باب ما يلزم فيه الفدية »

وهاك خذ أحكام ما أخل به	من بعض ما قدمت فاحفظ وانتبه
فللمريض الحلق جائز كذا	لكائن مَنْ رَأْسُهُ به أذى
لكن عليه فدية صيام	ثلاثة الأيام أو إطعام
لسته من المساكين ادفع	إليهمو ثلاثة من أصع
أو نسك شاة كما قد بُيِّنَا	في الآي والسنة عن نبينا
والحكم فيمن فاته الوقوف	قد جاء فيه الأثر الموقوف
عن عمر الفاروق وهو أن يحل	بعمرة ثم عليه أن يهل
بالحج قابلاً ولازم فع	عليه مثل فدية التمتع
أما متى فوت وقوف عرفة	فهو خروج ليلة المزدلفة
وحل بالمحبس من قد أحصرا	ثم عليه لازم ما استيسرا
من هدي نصاً في الكتاب أنزلا	وليس في الإبدال شيء نقلا
ومن بوطء حجه قد أفسدا	ففيه نص مرسل قد وردا
وقد قضى الصحب بما أفاده	وذاك مما يوجب اعتضاده
وهو بأن يمضي على إتمام	مناسك الحج وثاني العام

يهل بالحج وأوجبوا الدما	بدنة وفرقوا بينهما
وناذر في الحج تحريماً لما	لم يكن الشرع عليه جرماً
كناذر بأن يحج ماشياً	ممتنعاً من الركوب حافياً
فليات محرم مع إلزام	بصومه ثلاثة الأيام

« باب جزاء الصيد »

وقاتل الصيد عليه المثل	كما قضى به الكتاب المنزل
يحكم عدلان به من نعم	ينحر أو يذبحه في الحرم
أو للمساكين طعام قدرا	بقيمة المثل الذي تقررا
أو عدل ذا الطعام أوجب صوما	عن طعمة المسكين صام يوما
وجاء عن صحابة الرسول	أقضية في مثل المقتول
ففي نعمة قضوا بالبدنة	وفي الفرا بقرعة معينة
والكباش في الضبع بلا جدال	قد قدروا والعنز في الغزال
وبالعناق حكموا في الأرنب	والجفر في اليربوع أيضاً أوجب
وحكموا بالشاة في الحمامة	وقد روى في بيضة النعامة
طعام مسكين أو الصيام	يوماً وفي ذا اختلف الأعلام
هل عامد وغيره سيان	في ذا الجزاء دون ما فرقان
أو خَصَّ بالعامد والجمهور	لا فرق فيه عنهمو ماثور
لكنما العامد مع ذا يَأْثَمُ	والثاني لا إثم ولكن يغرم
وقد روى الجزاء في الأشجار	عن بعضهم وفيه خلف جاري
وسلب من يقطع من أشجار	يثرب جا في ثابت الأخبار
وقد قضى الصحب بمقتضاه	جها ولا عذر لمن نفاه

« باب الهدى »

من بقر والبُدن والأغنام	والهدى من بهيمة الأنعام
في الصفحة اليمنى من السنام	وأشعر البدن لنص سامي
بالنعل أو عن لبرهان رفع	كذاك تقليد الجميع قد شرع
عين من هدى صريحاً محكما	ونهيته قد جاء عن إبدال ما
عن سبعة تجزي بنص الخبر	وبدنة من إبل أو بقر
كراهة بل أمره قد نقلا	وجائز ركوبه الهدى بلا
يوكل غيره بتصريح السنن	وجاز نحره بنفسه وأن
معقولة اليسرى صريحاً يؤثر	والبدن سنة قياماً تنحر
وسم عند كل ذا وكبر	وغيرها أضجع لجنب أيسر
بسنن ثابتة يصح	والنحر في كل منى والذبح
وليس للجزار أجر منها	واللحم والجلال قسمنها
لصاحب الهدى لنص أسندوا	وجاز منها الأكل والتزود

« باب حكم البعث بالهدى »

يجلس حلاً سنة الهاد اقتده	وباعث بهديه من بلده
محلّة فالحكم فيه نقلا	والهدى إن يعطب ولم يبلغ إلى
واضرب بها الصفحة منه معلما	انحره والقلادة اغمس في الدما
دعه وبينه وبين الناس خل	لاتقربنه ولا الرفقة بل

«باب الأضاحي»

للكل بيت تشرع الأضاحي	بالسنن الثابتة الصحاح
وكم بفضلها من الآثار صح	حتى إلى وجوبها البعْضُ جنح
أقلها شاة وحيث استيسرا	زيادة كان الثواب أخيراً
ثم عن السبعة تجزي البقرة	ثم البعير مجزىء عن عشرة
بعد صلاة النحر وقتها إلى	أن تنقضي التشريق نصاً نقلا
ومن يكن قبل الصلاة ذبحا	أعاد بعدها بأمر صرحا
أفضلها أسمنها والمجزي	من إبل أو بقر أو معز
هو الثني والضأن منها الجذع	فصاعداً ودون ذا لا يشرع
وذات عيب مرض أو عور	أو عرج أو عجف أو كبر
فتلك لاتجزي كذا العضباء	قرناً أو اذنأ وكذا البخقاء
وسَمَ عند ذبحها وكَبَّرَ	ومثل ما في الهدى فاذبح وانحر
كل وتصدق وادخر قد نقلوا	والذبح في نفس المصلى أفضل
وليمسكن عن ظفر وشعر	مريدها بعد دخول العشر

«باب العقيقة»

مسنونة عن ذكر شاتان أو	شاة عن الأنثى بسابع رووا
وفيه سَمَه وخير الاسم ما	عُبِدَ أو حُمِدَ نصاً محكما
وشعره فاحلق مع التصديق	بوزنه من ذهب أو ورق

كتاب البيوع

باب الحث على المكاسب والاقتصاد في المعيشة

والاتجار حل في بر وفي	بحر بنص محكم لا ينتفي
وقد أتى الحث على المكاسب	بالقصد في الآي ومن لفظ النبي
وخير كسب الرجل الذي عمل	بيده وكل بيع قد أحل
فخذ لما قد حل واترك ما حرم	بأسره والصخب في الأسواق ذم
ولا تكن تلهو به مشتغلا	عن ذكر جبار السموات العلى
والصدق والبيان والنصيحة	واجبة بالسنن الصحيحة
والكذب والكتمان والخديعة	مع حلف ممحقة شنيعة
والكيل والميزان بالقسط وجب	إيفاؤه والنقص موجب الغضب

باب شروط البيع وما نهي عنه

معتبر مجرد التراضي	فيه لقول الله (عن تراض)
وأن يكون من مباح قطعاً	ليس من المنهي عنه شرعاً
فالخمر والميتة والخنزير	الأصنام جا عن بيعها التحذير
وبشحموم الميتة انتفاع	جاز على خلف ولا تباع
وكل شيء أكله قد حرماً	فمثله القيمة نصاً محكماً
وثن الكلب وسنور ودم	كذلك مهر للبغي حرم
حلوان كاهن ومن يصدقه	فإنه فيما تعاظم يلحقه
وبيع فضل الما وعسب الفحل	والغرر احذره كحمل الحمل
ومثله بيع الحصة والسملك	في الما وبيع الحمل فاحذر دون شك

والدر في الضرع وسمن في لبن
كذلك بيع اللبس والمنابذة
كذلك الثياب إذا لم تعلم
كذلك قد نهي عن التصرية
كذلك في البيعة بيعتان
والبيع للعصير من متخذه
كذلك بيع غير ملكه ومن
والدين بالدين وجا نزاع
وفي اقتضاء جاز أخذه الذهب
بسعر يومها ولا يفترقا
وما اشتراه قبل أن يستوفيا
فيه صواع بائع والمشتري
كذلك التفريق بين الولد
كذلك في الأخوة نص سامي
قبل بلوغهم وأن يباعوا
كذلك تسعير والاحتكار
والمسلمون قد نهي أن تكسرا
وأن يبيع حاضر لبادي
كذلك ينهي عن تلقي الجلب
كذا على بيع أخيه لا يبيع
واستثن بعد الأذن والمزايدة

وضربة الغائص جهل جانبين
الكل فيها غرر فتابذه
كذلك عن بيع الولا النهي نهي
وكل ذي غش بدون مرية
عنها نهي وبيعة العربان
خمرأ وما شابه لا يتخذ
باع من اثنين للأول احكم
في نصه لكنه اجماع
عن فضة وعكسة لكن وجب
بينهما شيئا فكن محققا
فامنع كذا الطعام حتى يجريا
إلا جزافاً حيز بعد أن شري
ووالده والبيع لم ينعقد
وقيل بل كل ذوي الأرحام
من بعده قد ادعى الاجماع
بمنعها قد صحت الآثار
سكتهم إلا لبأس أظهرأ
كذلك النجش بلا تردد
وخير البائع عن لفظ النبي
ومثله الخطبة نصا فاتبع
والبعض بالغنم وارث قيده

باب بيع الأصول والثمار

وحيث يبيع النخل بعد أبرت
إلا إذا ما اشترط المبتاع
نهي النبي البائع والمبتاعا
من قبل أن يبدو صلاح ظاهر
وبيعه ثمار ثاني العام

فبائع له الذي قد أثمرت
ومثله المملوك إذ يباع
عن أجمع الثمار أن تباعا
وكل ما أعقب غبنأ حاذر
والحقل بالكيل من الطعام

والنخل بالتمر وتمر برطب ومثله يبيع الزبيب بالعنب
وصح في وضع الجوائح الخير وفيه بين العلما الخلف اشتهر
هل للوجوب أو للاستحباب والنص قد صرح بالايجاب

باب الشروط والخيار والعيوب في البيع

وأَمْضَى اشترط الانتفاع ان كان معلوماً على المتباع
كذا اشترى العبد لأجل العتق ثم وكل شرط فاسد فكالعدم
ولا يحل سلف وبيع أو شرط المتباع إن خاف الغبن
وأضرب الخيار فيما أثرا ويشترط الخيار فالحلاف في
أما خيار الشرط فالحلاف في والنص قد أجازاه ولم يزد
والثاني حده الفراق لا إذا ثم خيار العيب حين يظهر
وغلة المبيع بالضممان لعيب ما باع ولا يحل له
وفي المصرة خيار من شري إن شاء فليمسك وإلا ردها
وعهدة الرقيق في نص نقل ومن أقال عثرة لمسلم
ان كان معلوماً على المتباع وكل شرط فاسد فكالعدم
شرطان في بيع كذاك قد رووا سلامة ثم ثلاثاً خيرون
شرط ومجلس وعيب ظهرا ثبوته وحده لم ينتف
في حده على ثلاث فاعتمد صفقتهم كانت خياراً فخذوا
للمشتري في أي وقت يؤثر له ولا بد من البيان
ولا لمن يعلم ستر الغائله ثلاثة الأيام نصاً قد يرى
وصاع تمر فارعها لا تبدها ثلاثة الأيام لكن قد أعل
أقاله عثرته ذو النعم

باب تحريم الربا وبيان ما يجري فيه وما يستثنى وما يشته

ثم الربا من أكبر المناهي فاعله محارب لله
وصرح النبي بلعن آكله وكاتب وشاهد ومؤكله
وذا لمن يعقل أقوى زاجر وغيره كم صح من زواجر
وماك خذ أبوابه وما دخل في ضمنه فاعلم وأتبعه العمل
في ذهب وفضة والبر والملح والشعير ثم التمر

فيه تساو وتقابض يتم
في الجنس والعلة قد مائل ذي
وقيل مقتات بتقدير علم
سواهما وآخرون ألحقوا
وقيل ما فية الزكاة تحتم
فجائز تفاضلاً يداً بيد
عن ملح أو شعير أو عن بر
فلا تبع تفاضلاً بالجيد
كصبرة التمر بكيل يعلم
فامنع وفصل الغير منه أوجب
لا تبع اليبس منه بالرطب
كياً ففيها رخصة تخصها
قد قيدت وماعداها فاتق
تبع وإن كان الحديث مرسلاً
يقوى به المرسل عند العلما
ولو تفاضلاً فانه روى
واحدتها بعدد للأجل
على نساء الطرفين فاحمل
خالفها وصفا وعلة كما
والعكس جائز بلا إيهام
لمنعها وقال بعضهم مع
من مشتر بالنقص قبل الأجل
بين الحلال والذي قد حرما

كل إذا بيع بجنسة حتم
وقاس جمهور أولي العلم الذي
والخلف في العلة قيل ما طعم
وذهب وفضة لم يلحقوا
كل مكيل أو بوزن يعلم
أما إذا لم يكن الجنس اتحد
كذهب عن فضة و التمر
وحيث كان الجنس بعضه ردي
كذاك مجهول التساوي يحرم
وذهب مع غيره بالذهب
كذاك ماشابه من كل حب
إلا العرايا إن تبع بخرصها
لكن بدون خمسة من أوسق
والحيوان الحي باللحم فلا
فإنه معتضد بكل ما
ثم النساء جاز بغير الربوي
عبد بعبد كذا في الابل
وكل ماعرضه ان يقبل
وبيع بعض الربويات بما
إذا اشترت النقد بالطعام
والخلف في العينة والحديث دل
وهي اشترى ما باعه لأجل
والشبهات اترك فانها الحمى

باب السلم والقرض

وحله قول جماهير السلف
كياً ووزناً صفة وأجلاً
بل كونه مقدور تسليم فقط

قد صح في نص الأحاديث السلف
والشرط فيه حيث بالعلم انجلي
وعند عقد وجده لا يشترط

ولا يجوز في نخل عينا ولا يجوز اخذه لغير ما والقرض فيه قد أتى الترغيب في الحيوان أو سواه والقضا في الفضل أو في عدد عند العطا أما إذا أهدى له أو حمله مالم يكن من قبل ذاك قد جرى وجائز بدونه إن حلله فخيركم أحسنكم قضاء والسمح إن باع وسمحاً إن شرى وكل قرض جر نفعاً فربا ولا زروع فادر ما قد بينا سماه أو رأس الذي قد قدما وصح عن ترك الأدا الترهيب جاز بزائد على ما استقرضا مالم يكن مازاده مشروطا قبل الوفا فما له أن يقبله بينهما الأمر الذي قد ذكرنا عزيمه مما بقي لو جهله لغيره والأحسن اقتضاء ومن لذي الاعسار كان منظرا قد جاء موقوفاً على من صحبا

باب الكتابة والاشهاد والرهن في المعاملة

والسلم اكتبه كذا البيع وفي وتلك تفصيلاته مقرره واختلفوا فيه فقوم أوجبوا والرهن في الآي وفيما نقلا ثم عليه أجمعوا في السفر والآية احمل قيدها في الأغلب وصح بالثؤنة ظهر يركب والرهن لا يغلق من مولاه بل وفي اختلاف المتبايعين ما يقول ذو السلعة مع يمينه لكنه عارض أقوى منه قرض كذا اشهاده لا ينتفي في آية الدين التي في البقرة وأكثر الأعلام قالوا يندب نصا عن الرسول لا محتملا وفيه خلف شاذ في الحضر برهانه ماصح في درع النبي ولبن الدر كذاك يشرب يغرم نقصاً وله الذي فضل بينهما ينة فالقول ما أو أخذ كل حقه بعينه عن ابن عباس فحققنه

باب الشفعة

ثابتة في كل مالم يقسم حيث الحدود عينت والطرق لا شفعة بعد اقتسام فاعلم قد صرفت والبعض فيه فرقوا

فخصصوا الشفعة بالعقار لكن أقي التعميم في الآثار
في كل شيء صح لفظ مسلم وكل شرك في رواية نمت
ولا يحل للشريك البيع ما لم يؤذن الشريك نصاً محكما
وقد روى انتظار غائب بها وجاء ما عارضه لكنه وهى
ويشفع الجار ولكن قيدت بما إذا كان الطريق اتحدت

باب الحوالة والضمان

مطل الغني ظلم ومن على ملى أحاله مدينه فليحتل
ومن يمت وهو مدين وحمل عنه أخاه دينه فقد وصل
وتبرأ الذمة بالأداء.. لا مجرد الضمان فيما نقل
ومن يكن له متاع فقدا وبعد بيع عينة قد وجدا
فهو به أولى ومن يتاعه يرجع بقيمته على ما باعه

باب التفليس والحجر

للحاكم الحجر على المدين ويبيع مال لقضاء الدين
يكون أسوة لكل الغرما كل بحسب ماله قد لزما
قام بحقهم وإلا قصرا فما لهم سواه فيما أثرا
ومن لعين ما له قد وجدا ولم يفرقه المدين أبدا
ولم يكن قد حاز بعض الثمن فهو به أولى بنص السنن
وباتفاق القوم في الافلاس والموت فيه الخلف بين الناس
إذ في حديث حسن قد ألحقا وآخر بينهما قد فرقا
وهل يسمى البعض عينا إن وجد واختلفوا فيمن يكون قد نقد
شيئاً من القيمة هل يأخذ ما يبقى له أو أسوة للغرما
وذا لضعف النص في اشتراط ان لم يأخذ البائع شيئاً من ثمن
وهكذا السفيه والمبذر عليهما الحاكم نصاً يحجر

باب ولاية اليتيم

ولليتيم لا يمكن الولي من ماله إلا برشد ينجلي
وواجب قيامه بكل ما له صلاح فيه نصاً محكما

ومن غنياً كان فليستعفف
واختلفوا فيه إذا أيسر هل
وماسوى هذا فظلم فاحذر
يكفيك فيه آية النساء
وغيرها وكم حديث وردا
وجائز تأديبه للمصلحة
وادفع اليه ماله إن يرشد
ولياكل الفقير غير مسرف
عليه واجب قضاء ما أكل
فانه من أكبر الكبائر
وآية الأنعام والاسراء
في شأنه محذراً مهددا
وخلطه طعامه ان أصلحه
بعد ابتلاء وعليه أشهد

باب الصلح وأحكام الجوار

والأمر والترغيب في الوحيين
وجاز بالمعلوم والمجهول عن
إلا إذا حرم ماقد حلا
وليتحلل من أخيه اليوم في
وفي جوازه مع الانكار
والفصل ان المدعي ما علمه
والمدعى عليه إن كان علم
وجائز له وان لم يعلم
والصلح في عمد الدما قد حلا
والجار لا يمنع وضع جاره
وفي اختلاف في الطريق تجعل
وجاز اخراج ميازيب المطر
قد جاء في اصلاح ذات البين
معلوم أو مجهول نصاً في السنن
في الشرع أو محرماً أحلا
ذي الدار من قبل امتحان الموقف
من أحد الخصمين خلف جار
حقاً له صلّ وإلا حرمة
حقا لخصمه فدفعه لزم
والمدعي الاخذ عليه حرم
بالعقل أو أكثر أو أقل
لخشب ان شاء في جداره
سبعة اذرع لأمر نقلوا
لشارع مالم يكن منه ضرر

باب الشركة والمضاربة

والناس في ماء ونار وكلا
ويشرب الأعلى قبيل الأسفل
وفي رواية إلى الكعبين
ولا يجوز منع ماء فضلا
وللامام جائز جعل الحمى
هم شركا والملح نصاً نقلا
غنيته ثم له فليرسل
يمسكه من سيل أو من عين
لأنه يفضي إلى منع الكلا
لحاجة نقلا عن الصحب سما

ومتجر فيه اشتراك روبا
كذا المضاربات مالم تشتمل
وقيل ما فيه حديث يرفع
وشركة الأبدان أيضاً نقلا
ولا ضرار قد روى ولا ضرر
وللأمام جائز عقاب من
والأمر والترغيب في الأمانة
ويقسم الربح كما تراضيا
في ضمن شرطها على مالا يحل
ذو صحة لكن عليه أجمعوا
وفيه للاعلام خلف انجلا
بين الشريكين بذا جاء الأثر
ضر شريكه اتضاحاً فاعلمن
قد جا وكم زجر عن الخيانة

باب المزارعة والمساقاة

قد نقل الترغيب في الغرس لما
وجاز زرع الأرض بالمعلوم من
اذ عامل الرسول أهل خير
كذاك عن جمع من الصحاب
ومانهي عنه من المخابرة
بشرط زرع بقعة بعينها
إذ هو شرط فاسد في العقد
فيه من النفع العمومي علما
غلتها والسقي للنخل فدن
بشطر ما تخرجه من ثمر
يروى بلا شك ولا ارياب
فذاك في نص الحديث سطره
والتبن والجدول ذاعنه نهى
وجائز كراؤها بالنقد

باب الاجارة

جواز الاستئجار نص الشرع
باليوم أو بالشهر أو بالعام
وقد أتى الذم لكسب الحاجم
من أجل ذا جاء الخلاف فيه
والدار قطني روى للنهي عن
وقد نهى عن أجرة الاذان
وصح جعله مقام المهر
ويستحق أجره اذا عمل
في كل ما كان مباح النفع
أو عدد صح بلا إيهام
لكنما اعطاؤه الأجر نهي
والنهي محمول على التنزيه
قفيز طحان وقيل بل وهن
وأجرة التعليم للقرآن
وفي الرقي قد صح أخذ الأجر
ومنعه فيه الوعيد قد نقل

باب الوكالة

جائزة شرعاً بلا خلاف	في كل ما حل بلا منافي
من ذلك يروى في قضاء القرض	كذلك في دفع زكاة الفرض
والنفل مع اقامة الحدود	والنحر والتقسيم للجلود
وحفظ مال وكذا الأضاحي	تقسيمها والعقد في النكاح
كذلك توكيل لمستعير	عارية في القبض من معير
كذلك في الصرف وفي الميزان	وبعث هديه بلا نكران
كذلك في وقف وبيع وشرا	وغير ذي التوكيل فيها أثرا
وفعله الأنفع في الشراء	وغيره صح مع الرضاء

باب الوديعة والعارية

وواجب تأدية الأمانة	ولا يخون مؤمن من خانه
ولا ضمان في وديعة إذا	لم تك باعتداء من قد أخذها
ومثلها عارية والخلف في	مشرط ضمانها إن تلف
وبذل ماعون بنص الشرع	أوجب وكم نصاً بدم المنع
كالدلو والقدر وفاس منخل	وابرة ونحوهن فابذل

باب الغصب

مال وعرض كل من قد أسلما	حرام بينهم كحرمة الدما
فلم يجز أخذ متاع المسلم	جداً ولا هزلاً كذلك قد نعى
مالم يكن بطيب نفس علما	وهكذا ترويعه قد حرما
ويحرم انتفاع غاصب بما	يأخذه وباغتصاب أثما
وواجب عليه رد ما غصب	فان تلف فرد مثله وجب
إن وجد المثل وإلا لزما	قيمه كذلك ما منه نما
ومن على شبر من الأرض اعتدا	طوقه من سبع أرضين غدا
ومن بدون الاذن أرضاً زرعاً	فهو إلى المالك إن شا قلعا

وإن يشأ تملك الزرع ورد
ومن يكن بعد الحصاد استرجعا
والجرح من عجا جبار وردا
بعدم التفريط من أهلها
فيضمن المالك ما قد أتلفت
لزارع مؤنته نصاً ورد
فالأجر والضمان ممن زرعاً
لكنه عمومه قد قيدا
ولم يكن يدري اعتداء فيها
بالليل أو إن باعتداء وصفت

باب اللقطة

اعرف عفاصاً ووكاءً والعدد
وإن أتى صاحبها وأخبرا
أولا فعرف سنة وانتفع
قيمتها له وجوباً ونقل
وبالحقير ينتفع من التقط
كالسوط والعصا وكالحبل ولا
ومكة حرم كل ما سقط
كذلك إشهاد ذوي عدل ورد
بوصفها ادفعها له بلا مرا
بعد بها ثم متى جاء ادفع
فيها التقاط غنم دون الابل
وقد روى تعريفه ثلاثاً فقط
يلزمه التعريف فيما أكلا
بها لغير منشد أن تلتقط

باب الهدية

ثابتة بالسنن القوية
يشرع للمسلم أن يقبلها
إذ صح مروياً عن النبي
وبين مسلم وكافر تحل
يجوز ردها بدون مانع
للقاضي والأمير والشافع أن
وإن تكن إلى جوار تهدي
وقد روي إذهابها السخيمة
وأن يثيب كرمأ فاعلها
وهو دليل الخلق المرضي
مالم يخف وداً لمنع قد نقل
شرعي إذ قد صح منع الشارع
يقبلها نصاً صريحاً في السنن
فقدم الأقرب عن ذي البعد

باب الهبة والعمرى والرقبي

يشرط قبضها بلا منافي
ويحرم الرجوع فيها فاقتد
كذا قبولها على خلاف
إلا التي من والد للولد

أو التي توهب للشواب
كذا تحل إن لها الميراث رد
وحلت العمى كذا الرقى لمن
إلا إذا قال له واهبها
والعدل في الأولاد بالسوية
ومن لبعض دون بعض نحلا
ويأكل الوالد من مال الولد
وامرأة حيث تكون راشدة
أي من طعام زوجها بإذنه
وخازن بإذن رب المال

فلم يشب فاستثن من ذا الباب
والنهي عن أن يشتريها قد ورد
أعطىها ووارثيه فاعلمن
ما عشت فلترجع إلى صاحبها
حتم من الله لنا وصية
فأمره برده قد نقلا
إذ هو كسبه بنص معتمد
فإنها تنفق غير مفسدة
وجائز من مالها بدونه
ينفق والعبد بلا جدال

باب الإحياء والاقطاع

ومن لأرض ميتة أحيا فله
والملك بالحائط يستحق
وقد روي الاقطاع للمغادر
دوراً ومزرعاً ومن بئراً حفر
فأربعون أذرعاً للماشية
 وخمسة عشرون في المبتدأة
 وكلها ضعيفة وقد عمل
 ومن يجد ماشية قد سبيت

وعرق ظالم فقل لاحق له
أو كان عن سواه منه سبق
كذا الأراضي بصريح السنن
فالعطن اجعل حولها نص الأثر
وجاء في قديمة نصف ميه
 وذات زرع فثلاث من مائة
 كل بيعض حيث لا ضد نقل
 ثم لها أحيا فملكه ثبت

باب الوقف

هو احتباس الأصل والتسبيل
بالبيع والإرث ولا يوهب بل
فإن يكن مصرفه منصوباً
بل يتحرى العبد ما يحبه
كالفقرا وفي الرقاب وذوي

لنفعه ويجرم التبديل
يصرف في مرضاة مولانا الأجل
خص به أولاً فلا خصوصاً
في صرفه ويرتضيه ربه
قرباه والضيف ونحوه روي

وجاز أن يأكل منه من ولي
ويدخل الواقف أو من ولدا
ولا يخص الوقف بالعقار
منه احتباس عدة الجهاد
وإن يكن مصرفه تعطلا
كمسجد يصرف للسقاية
ويحرم الوقف على القبور
اذ اتخذوا الموقى ولأئجاً لهم
في السر قد نادوهمو والجهر
يارب ثبتنا هداة أبدا
إن شاء بالعرف بلا تمول
إن شاء في الوقف للنص وردا
بل صح في المنقول بالآثار
ومنه مركوب بلا تردداد
فجائز لغيره أن ينقلا
وليس بالتدليل ذا في الآية
كفعل أهل هذه العصور
وصرفوا جل العبادات لهم
ونبذوا الدين وراء الظهر
ولا تزغ قلوبنا بعد الهدى

كتاب الفرائض

باب الحث على تعلمها وتعليمها

قد نقل الحث على الفرائض
وقد روي فيه حديث يرفع
وان هذا الفن نصف العلم
وقد روي تفضيل زيد فيها
علماً وتعليماً بلا مناقض
بأنه أول شيء ينزع
فليتنافس فيه أهل الحلم
نصاً فناهيك به تنبيها

باب ما يتعلق بالتركة

ابداً بما بالعين قد تعلقا
ثم قضاء الدين فالوصية
وللتفاصيل وبسط القول في
وفيه لي مختصر مفيد
ولنقتصر هنا على الدليل
فقد تولى قسمها تعالى
ثلاث آيات من النساء
فمؤن التجهيز شرعا حققا
فقسمة الفرائض الشرعية
تفريعها كتب بذات الفن تفي
عنه المطولات لا تزيد
من غير إخلال ولا تطويل
ولم يدع لأحد مقالا
كافية لغير ذي اعتداء

باب الوصية

تشرع بالمعروف ثلثاً فأقل غير وارث الأخل فالأخل
وفوق ثلث أو لشخص ورثه مردودة مالم يجزها الورثة
ثم بالاشهاد عليها أمرا في الآي والسنة من غير مرا
ويحرم الضرار فيها والجنف وليصلح الموصي إليه إن يخف
ويشرع التنجيز في الحياة وذم الإمهال إلى الممات
وللولي تنفيذه الوصية مع علمه من الولي النية

باب أنواع الإرث وأسبابه

والارث فرض ثم عصب ثبنا فالفرض في القرآن ستة أتي
نصف وربع ثمن ثلثان والثلث والسدس بلا نكران
أسبابه ثلاثة يا من تلا النسب اعلم والنكاح والولا
فالفرض والتعصيب يأتي في النسب وبالنكاح الفرض لاغير وجب
أما الولا فخص بالتعصيب فافهم لما أملت في التنصيب
ثم بأهلها الفروض الحق وادفع إلى أولي الذكور ما بقي

باب من يرث بالنسب

بنوة أبوة أمومة أخوة من بعدها العمومة
ومن بهم أدلى على تفصيل سوف ترى تبيان في قبلي
فهاك خذ بيان من منهم يرث بالفرض أو بالعصب ممن لا يرث

فصل

لذكر البنين كل المال أو ما بقي بعد الفروض تالي
والنصف للبنت وللبنتين فصاعداً فريضة الثلثين
واقسم لهم إن تجد الجنسين للذكر كحظ الأنثيين

فصل

وعند فقدهم بنو الأبناء ذا الحكم أعطهم بلا مرء
ويأخذون ما بقي من بعد فرض بنات الصلب دون رد
إلا إذا كن إناثاً محضا إذ هن لا يرثن إلا فرضا
ويسقطون بالبنين قطعاً كلا والأنثى بالبنات جمعا
ومع بنت الصلب فافرض سدسا لها بنص محكم لا حدسا

فصل

والأبوان افرض لكل منهما سدساً بحيث ولد ما عدنا
وعند فقدته للأم الثلث مع عدم الأخوة لو لم يرثوا
ومع أب من بعد نصف الزواج أو ربع لزوجة لها الصحب رأوا
ثلث الذي يبقى وسم تين لديمهم ————— بالعمريتين
والأب حاز المال حيث انفردا أو مابقي من بعد فرض وجدا

فصل

ومثله الجد إذا ما فقدا لكن مع الأخوة خلف وردا
أعني أشقا ميت أولى به لا ولد الأم فذا يسقط به
فقل مثل الأب يسقطونا به وقيل بل يشركونا
فأول يروي عن الصديق وابنته والحبر ذي التحقيق
والثاني عن فاروقهم مروي عثمان بعده كذا علي
كذاك عن زيد هو بن ثابت كذا عن ابن أم عبد ثابت
وكم لذي القولين من أتباع وحجج في مورد النزاع
واختلفوا في صفة التشريك من لم يسقطوا والأشهر المروي عن
زيد هو الأحظ من أخذ القسم أو ثلث المال إذا كان أتم
إذ ليس ذو فرض فيما إن يكن فليأخذ الأحظ من ثلاث هن
قسم فثلث الباقي فالسدس ولا ينقص عنه فادر ماقد نقلاً
ومعه يكمل ثلث الأم في العمريتين دون وهم
والجد إن أدلى بأنثى سقطا وهكذا الفروع فاخش الغلطا

فصل

والسدس افرض عند فقد الأم لجدّة من أب أو من أم
وان تكونا اجتماعاً أو أكثرا في الرتبة اشتركن فيه لامراً
وإن تك القرى التي من الأب مختلف فيه وبالعكس احجب
والخلف في أم أب والجد هل تنال معه سدساً أو لم تنل
وكل جدة بغير من ورث أدلت فذي فاسدة فلا ترث

فصل

وان يمت مورث كلاله لا ولد ولا أب يلقى له
فولد الأم له منفردا سدس وثلاث حيث كانوا عدداً
أنثاهم مع ذكر على السوا ثم الشقيق المال أو فضلاً حوى
وان رجال ونساء أخوة فذكر كالأنثيين أسوة
وبعد فرض للبنات ما فضل يكون تعصياً لهم بلا جدل
ذكوراً أو إناثاً أو جميعاً واحداً أو أكثر كن سميعاً
وبعدهم لأخوة من الأب ذا الحكم وحداناً وجمعاً رتب
وحكمهم مع الأشقاء كولد ابن مع الذي لصلب استند

فصل

وبعد ذا تمحض التعصيب لذكر ما للنساء نصيب
ابن أخ فالعم فابن العم لم يدل كل منهم بأم
وقدم الشقيق عمن بالأب أدلى والأبعد احجب بالأقرب
والحمل بالإرث انتظره ونقل لا يرث الصبي حتى يستهل
وولد اللعان والزنا يرث من أمه واعمس ومن منها ورث

باب من يرث بالنكاح

للزوج نصف عند فقد الولد والربع افرضه له إن يوجد
وافرضه للزوجة إذ لا ولداً والثلث افرضه لها إن وجدا
ويشتركن فيه إن زدن على واحدة لأربع لا جدلاً

باب من يرث بالولاء

وورث المعتق بعد هؤلاء	للمال أو مبقى فرض بالولا
فعاصب له بنفسه تلا	ومعتق المعتق بعده ولا
وليس في النساء غير المعتقة	عاصبة بنفسها فحققه
وللولاء لا تبع ولا تهب	بل هو لحمه كلحمه النسب
وصح لعن مدعي غير أبيه	ومن تولى غير مولاه انتبه
ومن على يديه شخص أسلما	فالنص في ولائه ما سلما
من علة واختلفوا في صحته	كذاك في الارث به لعلته
ولاقط المنبوذ فاجعل الولا	له عن الفاروق ذا قد نقلنا

تممة

وإن يكونا سبيان اجتماعا	في وارث ورث منهما معا
كثـلـ زوج وأخ لأم	كلاهما للميت ابن عم
فيأخذان الفرض بالقرآن	وما بقي بينهما نصفان

باب موانع الإرث

واحد أمرين به الإرث امنع	وصف وأولوية فاستمع
فالرق مانع من الميراث	وليس للقاتل من تراث
مقتوله شيء وما للمسلم	من كافر إرث وبالعكس اعلم
وقد روى ارث مبعوض بما	يعتق منه وبه الحجب احكما
وكل قسم أدرك الاسلام	فهو على ما قسم الاسلام

باب ذوي الأرحام

والخلف في ميراث مدل بالرحم	وماله فرض ولا عصب قسم
كالجد من أم ونسل البنت	والخال والعمة وابن الأخت
فمن يورثهم فقد نزلهم	كمن به ادلوا وما اختص لهم

واحتج من خاتمة الأنفال
والمانعون خصصوا اللفظ الأعم
فرضاً وتعصياً ومن لم يذكر
وجعلوا الميراث فاسمع ما نظم
ومن أحاديث يارث الخال
بكل من كان له الله قسم
فلا ولم يصححوا للخبر
لبيت مال المسلمين المنتظم

كتاب النكاح

باب الحث عليه وأحكام الخطبة ووجوب غض البصر وإخفاء الزينة وستر العورة

يشرع للذي استطاع الباءة
بل هو من سنة خير الرسل
والأكثر قد رأوا وجوبه
أحسن للفرج أغض للبصر
لنفسها الرشيدة اخطب وإلى
وحرمت خطبة مؤمن على
تحل فيها خطبة حتى تفي
تعريضه بها بلا تصريح
وجائز مخاطب أن ينظرا
وقد روي اختيارها ودودا
غنية بكرة وذات الدين
والأجنبي الخلوة منه حرم
والرجلان منهما الإفضاء
والنظر امنعه إلى العورات
والأمر بالحجاب والإخفاء
والحفظ للفروج والأبصار
وإن في النور وفي الأحزاب
جامعة للدين والآداب
وغيره الصوم اجعلن وجاءه
وقد نهى جداً عن التبتل
لمن على الدين خشي العزوبة
عليه قد حث الكتاب والأثر
وليها صغيرة قد نقلا
خطبة مؤمن كذا العدة لا
وجاء في القرآن لا جناح في
تبيانه قد جاء في الصحيح
مخطوبة بل إنه قد أمرا
جميلة نسيية ولوذا
فاظفر بها صح بلا توهين
بأجنبيّة بدون محرم
يحرم في ثوب كذا النساء
واصرف سريعا نظر الفجآت
لزينة عن غير ذي استثناء
من كل مؤمن بنص الباري
لآي ذكر لأولي الأبواب
كافية في بحث هذا الباب

من لي بوقت عظمت فيه المحن
وانكشفت عورات أكثر البشر
وضيع امثال أمر الله
ووهن الدين وركنه انصدع
فيا عليمًا سرنا والنجوى
وعمت البلوى وشاعت الفتن
وظهر الفساد في بحر وبر
وارتكبت عظام المناهي
واشتد فيه الخطب والخرق اتسع
إليك لا إلى سواك الشكوى

باب شروط عقد النكاح وكيفيته

وصح (لأنكاح إلا بولي)
وباطل بدونه فإن دخل
عن عمر الجلد روي وعن علي
فإن فقد وليها أو عضلا
والأوليا هم كل من قد عصبا
والخلف في الابن فجمهور على
والبكر تستأذن ولتستأمر
ومن يزوجه الولي إجبارا
ومن يزوجه وليان احكم
وفي اشتراط شاهدي عدل نقل
لكن تقوى جملة وقد عمل
وجاز للزوجين أن يوكلا
وخطبة الحاجة والدعاء
وكل شرط في النكاح مانى

نفياً لصحة بلا تأول
بها فأوجب مهرها بما أستحل
لناكح ومنكح بلا ولي
زوجها السلطان نصاً نقلا
بنفسه أقربهم فالأقربا
ولايته وقال آخرون لا
يتيمة وثيب للخبر
ولو أباً أثبت لها الخيارا
لأول وافسخ إذا لم يعلم
جملة آثار وكل قد أعل
صحب واتباع بها فلا تمل
لواحد في العقد إن له الولا
مشروعة جاءت بها الأنباء
في الشرع عنه يلزم الوفا به

باب من يحرم على المؤمن نكاحها

حرم على المؤمن أصلاً لو على
والأخت والعمة والخالة مع
فكل ذي قد حرمت بالنسب
بالصهر ما قد نكح الآبا حرم
زوجته بمطلق العقد انجلا

وكل فرع مطلقاً لو نزلا
بنت أخ أو أخت مطلقاً فدع
وبالرضاع مثلها فاجتنب
وهكذا حلائل الأينا وأم
ربيبة بأمها قد دخلا

وبين أختين أو المرأة مع والمحصنات وهي ذات الزوج لا وفوق أربع حر لا يحل ثنتين قيل أجمعوا لكن أثر وما به الحرة حرمت فقد والمشركات والزواني حرم ثم الكتابيات حل فافهم

عمة أو خالة الجمع امتنع ما ملكت الايمان نصاً انجلا غير السراري ولعبد قد نقل شذوذ خلف مثل حر فاختبر حرم من ملك اليمين كالعدد لمؤمن وعكس ذا فليعلم للمؤمن وبالعكس حرم

باب العقود الفاسدة في النكاح

ونسخ متعة بلا تردد وحرم التحليل والشغار مع كذاك عقد محرم والخلف في والعبد أن ينكح بغير الإذن من

صح دواماً أبد الآباد عقد إذا أثناء عدة وقع بطلانه قد شاع بين السلف سيده فباطل نصاً زكن

باب أنكحة الكفار وما يقر منها إذا أسلموا

يقر من أنكحة الكفار ما وتحتة فوق أربع فليختر أو تحتة أختان فخيرنه في وزوجة المشرك إن تسلم تحل والزواج ان يسلم ولم تنكح ترد تجديده لكن ضعيف والأصح

وافق الشرع كمن قد أسلما منهن أربعاً لنص الخبر إحداهما حتماً والأخرى تنتفي لمؤمن من بعد عدة تحل عليه بالعقد القديم وورد الأولى وكم لها امام قد جنح

باب الكفاءة والخيار

في الدين والحرية الكفو اعتبر وأمة تملك نفسها متى ويثبت الخيار بالعيب كما كبرص وجذم وجنسة كذاك الإعسار عند الأكثر

ونسبة وصنعة خلف شهر تعتق وخير قبل مس ثبنا صح عن الرسول نصاً محكما وداء فرج عفل أو عنه وقال آخرون لم يخير

باب الصداق

ثم الصداق واجب وأخيره ففي الكتاب جاء بالقنطار بخاتم الحديد والمد نقل عشر أواق واثنتي عشرة مع وزن نواة ذهب قد نقلا وصح بالتعليم للقرآن لا وسن بعض المهر أن يقدمنا وان يطلق قبل مسها ولا متعتها بقدر حاله ومن إلا إذا عنه عفت أو وإن عفى وبالدخول يلزم الكل لها وان يقع بموته الفراق سمى لها أو لم يسم قد دخل

أيسره ولا يحده أكثره وقد روي من ذاك بالآثار كذا بنعلين وبالعتق يحل نصف وأربع أواق قد وقع أربعة الآلاف أيضاً انجلا يرد بالضعيف يا من عقلا قبل الدخول وهو ليس لازماً سمى لها المهر ففيماً أنزلا سماه فالنصف لها فحتمن كمله وذاك خير لا خفا إن لم يسمه فمهر مثلها كان لها الميراث والصداق أولاً بلا فرق لنص لم يعمل

باب الوليمة وإعلان النكاح

وفي البناء تشرع الوليمة ولو بشاة وليجها من دعى وحيث كان صائماً فليخبر وفي اجتماع الداعين أجب وواجب تغييره لمنكر وسن إعلان النكاح لا بما

بالسنن الثابتة القويمة لها ويعص الله أن يمتنع بصومه إن شاء وليعتذر أسبقهم أو فابدأن بالأقرب رآه أو فليرجعن لا يحضر يوجب فتنة أيا من فهما

باب الزينة وما نهى عنه منها

وامرأة تزددان للزوج بما كالفلج للسن ووصل الشعر لم ينه عنه الشرع فيما حكما والنمص للوجه وقشر البشر

والوشم والوشر النبي قد نهى عنها وزاد لعن من يفعلها
كذلك صح لعن من ترجلا من النساء والعكس عن خير الملا

باب جامع النكاح

وحين يأتي أهله فليستتر وليأتي أنى شاء حرثه وقد بل لعن الرسول من قد فعلا والعزل عنه قد نهى النبي واختلفوا في الجمع فمنهم من جعل جوازه في أمة ويمتنع وهم أن ينهى عن الغيلة ثم وقد نهى الزوجان عن افشاء ما

وان يسمى والدعا بما أثر حرم في الأدبار نصاً يعتمد وفي الحيض قبل أن تغتسلا لكنما ترخيصه مروى ذا النهي تنزيها وبعضهم حمل عن حرة بدون إذن فاستمع لم يرفها ضرراً فلم يلم في حال الإفضاء جرى بينهما

باب العشرة بالمعروف

وعشرة المعروف حتماً أوجب فقد روى عن النبي من قوله والصبر والإحسان ما استطاعه ونفسها تبذل في حاجته ولا تصوم وهو شاهد بلا وجائز تأديها إن لم تطع وإن أطال غيبه لا يقدم

نص الكتاب وأحاديث النبي خيركموا خيركموا لأهله وواجب له عليها الطاعة وحفظها في نفسها وبيته إذن سوى الفرض لنص نقلا بالهجر أو بالضرب نحو ماشرع ليلاً لنهي صح عنه فاعلم

باب القسم

بين الزوجات ووجوب العدل فيما يملك

والقسم في زوجاته فليعدل وان يرد ثيباً فليقسم وان يكن لثيب مسبعاً

في كل ما يملكه لا يمل ثلاثاً والبكر فسبعاً واقسم سبع للباقي لنص رفعاً

وإن أراد سفيراً فليسهم
وجاز للمرأة جعل يومها
أو طرح بعض حظها أو كله
وليأخذ الخارج سهماً أفهم
لضرة تضيفه لقسمها
صلحاً وعن ضرارها الزوج نهى

كتاب الطلاق والرجعة

ثم الطلاق أبغض الحلال
يباح للحاجة في حمل وفي
ألفاظه أصرحها الطلاق
وما عدا هذا يكون تكتيه
وينفذ الطلاق بالتخير إن
ولم يقع طلاقاً التحريم بل
وفي الطلاق أشهدن عدلين
وينفذ التوكيل فيهما كما
في طلقتين بعد أن قد دخلا
تجديد عقد وإذا ما دخلا
رجوع إلا بنكاح جدداً
وبالثلاث فليكن منها برا
نكاح ذي الرغبة لا المحلل
وإن يطلقها فلا جناح إن
وفي الحيض النهي عنه نقلاً
حتى من الحيضة تلك تطهر
فإن يشأ أمسك وإلا طلقا
وهل يكون واقع وهو الأصح
كذلك الطلاق في طهر به
وصح إنكار نبينا على
وفي وقوعه الخلاف قد شهر
وأكثر الأصحاب والأتباع
والظاهر اعتبار نية كما

إلى الإله الحق ذي الجلال
طهر به ما مسها فلتعرف
ومثله السراح والفراق
وحكمه اعتباره مع النية
تختر فراقه لنص لم يهن
بمثل تكفير اليمين فليحل
كذلك في الرجعة بالوحيين
ينفذ في العقد كما تقدما
للحر في العدة رجعة بلا
أو انقضا العدة أو خلع فلا
والإذن منها وولى وجداً
إلا بأن تنكح زوجاً آخر
إذ هو ملعون بنص المرسل
يرجع إن إقامة الحدود ظن
وفيه بالرجعة أمر انجلا
ثم تحيض بعد ثم تطهر
قبل مسيس فادر ماقد حققا
إذ في الصحيحين دليله اتضح
قد مسها ذا بدعة عنه نهى
من جمع الثلاث دفعة ولا
حيث رووا تعارضاً فيما أثر
على وقوعه بلا اندفاع
أحلفه الرسول فيما حكما

واحمل رواية ابن عباس على
والعبد قل طلاقه بيده
وبعد طلقتين ما له تحل
والخلف فيهما إذا ما عتقا
هل جائز رجوعه بواحدة
والهزل في النكاح والطلاق
والخطأ والإكراه والنسيان
به عن الأمة إذا قد رفعها
ومن يكن من قبل عقد طلقا
هذا ولا تطرحن مانقلا
لا ينفذ الطلاق من سيده
لا بعد زوج عن جماهير نقل
من بعد أن تطليقتين طلقا
أولا لتضعيف النقول الواردة
يمضي وفي الرجعة والعتاق
وما يحدث نفسه الإنسان
وما لمعتوه طلاق وقعا
فإنه لا شيء نصاً حقاً

باب الخلع

وامرأة محرم أن تسألا
وماله اضرارها لتفتدي
إلا إذا عشرته لم تستطع
يجوز بالقليل والكثير لا
ويلزم التراض باتفاق
ونفسها تملك بعد الافتدا
والخلع فسخ لاطلاق في الأصح
والأكثر من طلبة قد عدوا
إلا إذا قد كان سمي أكثر
طلاقاً بدون بأس انجلا
تلك حدود الله فاحذر تعتدي
فما عليها حرج أن تخلع
مازاد عن مهر فمنع نقلا
أو حكم حاكم مع الشقاق
لا رجعة إلا بعقد جدا
تعتد حيضة كما الحديث صح
وكالطلاق عندهم تعتد
فهو الذي سماه فيما أثرا

باب الإيلاء

تأجيل من من أهله قد آلى
أربعة من أشهر وليوقف
أو يعزم الطلاق وليكفر
ودونها يختار إن شا كفرا
ما قدر الله له تعالى
بعد مضيتها فاما أن يفى
إن شاء حتماً وهو قول الأكثر
وجاء أهله وإلا انتظرا

باب الظهار

سماه ربي في الكتاب منكرا
ومن يكن من أهله قد ظاهرا
عتاقة إن لم يجد فليصم
ستين مسكيناً وذا من قبل أن
واشترط التباع في الصوم وفي
وربع وسق قدر الاطعام على
وقد روي نصفاً ويروي كاملاً
وجاز للإمام أن يدفع له
وقول زور فكفاك زاجرا
ثم لما قال يعود كفرا
شهرين إن لم يستطع فليطعم
يمسها نص الكتاب والسنن
معتوقة إيمانها لا يتفني
مد وذا أشهر ما قد نقلنا
والأرجح الذي ذكرنا أولاً
من صدقات وله أن يقبله

باب اللعان

ومن رمى زوجته ولم تقر
ولا اثنتى عن رمية تلاعنا
في الأربع الآي من النور فلا
يشهد بالله لصدق ما ادعى
أن لعنة الله عليه إن كذب
وفرقت بينهما للأبد
إن كان مسها وإلا لزما
وهي إذا لم تلتعن منه تحد
ويدراً العذاب عنها حيثما
أربع مرات وتدعو بالغضب
وغلظ اللعان في الايمان
وقبله الامام فليعظهما
كذلك في خامسة فليعد
وبعد فاعرض توبة عليهما
وما لها عليه من قوت ولا
ثم بأمه فألحق الولد
ولم يجيء بالشهدا فيما ذكر
والبدء بالزوج كما قد بينا
تطلب بياناً فوقها يامن تلا
أربع مرات وخامساً دعى
والحد عنه أسقطن وأنف النسب
ومهرها لها بلا تردد
عليه شطره كما تقدما
بالرجم والجلد بنص لا يرد
تشهد بالله لكذب ما رمى
خامساً إن كان عليها ما كذب
والجمع والمكان والزمان
وبعذاب الله فليخفهما
عليهما الترهيب وليشدد
هل منكما من تائب نصاً سما
سكنى لما عن الرسول نقلنا
ومن يكن به رماها فليحد

ومن يكن من حمل أهله انتفى ثم به من بعد ذاك اعترفا
فانه يجلد حد المفتري وألقن به كما عن عمر
ولا يجوز نفيه لكونه جاءت به مخالفاً للونه

باب إلحاق الولد

والولد اجعل للفراش والحجر لعاهر كما بذا صح الخبر
والشركا في أمة إن يدعوا جميعهم من ولدته يقرع
بينهم ومن تصب له الولد وحظهم من دية عليه رد
وقد روي اعتبار قول القائف في شبه به ارتياب ينتفي

« كتاب أحكام المعتدات »

ويلزم الإحداذ في الوفاة
كالكلح والطيب خضاب وحلي
ما لم تكن عدتها قد كملت
والكلح فيه للتداوي رخصا
كذاك عند طهرها أن تأخذا
وتلزم البيت الذي كانت به
وفي الأصح مالها من نفقة
وغير زوج لا يحل أن تحد
وليس للبائن من سكنى ولا
لما روته أم قيس ونقل
وأكثر الصحب لها قد جعلوا
وفي النهار جائز للعذر
وغير بائن لها القوت وجب
وغير جائز لها أن تخرجها

عن كل زينة من الزوجات
وكل ما فيه تصنع جلي
ولا جناح بعد فيما فعلت
بالليل من دون النهار خصا
طيباً به تتبع آثار الأذى
عند وفاة زوجها فانتبه
لازمة لو حاملا فحققه
فوق ثلاث للحديث فاعتمد
من قوت الا أن تكون حاملا
خلافه عن عمر وقد أعل
سكنى وللحديث قد تأولوا
خروجها نص الحديث فادر
وتلزم السكنى لها بلا ريب
من بيتها قط ولا أن تخرجها

« باب الرضاعة »

خمس من الرضاع معلومات
ثم به يحرم ما قد حرما
وفيه فليقبل مقول المرضعة
وقد روي الرضاع في حال الكبر
وأكثر الصحب خصوصه رأوا
وسنة لمرضع إن تظلمه

أثناء حولين مُحرمات
من نسب نصاً كما تقدما
إن شهدت به بلا مدافعة
عند الضرورات لتجوز النظر
بسالم والبعض نسخه ادعوا
إعطائها غرة عبد أو أمه

« باب النفقات »

يلزم زوجاً مؤنة الزوجة من	سكنى ومطعم وكسوة فمن
بحسب الإيسار والإقتار	للنص في القرآن والآثار
فإن يشح عن كفاية محل	بالعرف أخذها لنص قد نقل
والولد المحتاج من والده	والعكس والرقيق من سيده
يكسيه مما يكتسي وطعمه	من الذي يطعم منه فاعلمه
ولا يكلفه بما لم يستطع	أو فليعاوننه عليه فاتبع
وغير هؤلاء لا تلزم له	على القريب من سوى باب الصلة
فابدأ بمن تعوله مقدماً	فإن له أضعت كنت آثماً
وبعد من تعول فالأرحام صل	من كل ذي قربي إليك يتصل
الأم ثم الأب ثم الأخ ثم	أذنك أدنك بترتيب لهم

« باب الحضانة »

والأم بابنها أحق في الصغر	إلا إذا مانكحت نص الأثر
وبعد أن يبلغ سبعاً خيراً	في أي والديه شا فليختر
وخالة كالأم حيث تفقد	لما أفاده الحديث المسند
وفي الأصح الأب منها أقدم	وقيل إجماعاً وحيث انعدموا
ويعين الأصلح من اقارب	وبعده الأصلح من أجانب

« كتاب الأطعمة »

باب ما يحل منها وما يحرم

في الطيبات الأصل حلها كما	أن الخبيث الأصل أن يحرم
وما أحل الله والرسول حل	وضده المنهى عنه فاعتزل
وكل ما الوحيان عنه سكتا	فذا دليل العفو فيه ثبتا
فكل ما كان خبيثاً قد دخل	في آية الأعراف من غير جدل

ومنه في ثالثة الآيات من
وحرمن بالسنن القوية
وكل ذي ناب من السباع
لكنما الضبع به قد صح نص
والكلب والهر كذا الجلالة
وجاء في القنفذ لكن ضَعُفا
كذاك في الضب روايات رجح
وفي الصحيح حل أكل الأرنب
ونملة ونحلة وهدهد
ووزغ بقتله النبي أمر
وهذه من موجب التحريم
وإن نجاسة بجامد تقع
وإن تقع في مائع فلا يحل
والكبد والطحال من دم يحل
وميتة البحر جميعها تحل
وقد يباح الحظر للمضطر

مائدة كاف لذي اللب الفطن
أكل لحوم الخُمُر الأهلية
والطير ذي المخلب بلا نزاع
بأنه صيد فمن هذا يخص
من قبل أن تعلم الاستحالة
حديث حظرها وفيها اختلاف
مفيد حلّه لكونه أصح
وقد روي إنكار أكل الثعلب
دع قتلها وصدع والصد
وقتل خمس ذكرها في الحج مر
عند أولي الفقه بلا توهيم
فألقها مع ما حواليتها وقع
قربانه قط لنهي قد نقل
وميتة الجراد والحوت نقل
وقد نهى عما طفا لكن أعل
لا الباغ والعادي لدفع الضر

« باب الصيد »

والصيد حل بالسلاح الجارح
إن ذكر اسم الله ثم أرسله
بحيث لم يأكل إذا أمسكه
وما سوى معلم وذُكِّي
وحل ما أصيب بالمعراض
ومن رمى صيدا وغاب عنه

وبمُعَلَّم من الجوارح
يأكل ما أمسكه لو قتله
ولم يجد سواء قد شاركه
ما صاده حل بدون شك
بحده خرقاً بلا افتراض
وفيه سهمه ومات منه

حل إذا صادفه بغير ما ما فيه غير سهمه الذي رمى
لو بعد أيام إذا لم ينتن وهكذا الجارح نص السنن

« باب الذبائح »

ما أنهر الدما والوداج فرا ثم عليه اسم الإله ذكرنا
حل ولو شق عصى أو حجر ما لم يكن بالسنن أو بالظفر
ويحرم التعذيب للذبيحة ومثلة بالسنن الصحيحة
وقتلها صبرا ولعن من فعل ذلك قد صح بدون ماجدل
وحدد الشفرة ثم وار عن وجه ما يذبح للآثار
وغير مقدور على التذكية فيه فكالصيد بدون مرية
وبذكاة أمه الجنين حل والحي حرم منه جزءا انفصل
ثم لنا طعام ذي الكتاب حل وعكسه بلا ارتياب
وما تشك هل عليه سمي أو لا فعند أكله فسم
وكل ما يذبح في ذي الأعصر لقبة أو شجر أو حجر
فهو لغير الله قد أهل به وذاك شرك ظاهر لا يشتبه
لو ذكر اسم الله للتدليس فذاك سعي في هوى إبليس
فإنما يبعثه للنحر ما في قلبه من مرض لا سيما
مع هتفه في السر والجهر بيا فلان واغوثا لكشف كربيا
هل فوق ذا الإشراك من كفران سبحانه اللهم ذا السبحان

« باب الضيافة »

إكرامنا للضيف والإيثار له به قد صحت الآثار
بل أوجبت في حق واجد القرا وحدها ثلاثة وما ورا
ذا فتصدق وضيف لا يحل تحريجه المضيف مالا يحتمل
وإن يكن مانعها مقتدرا جاز لضيف أخذ مقدار القرا
وحرمن أكل طعام الغير من غير رضاه لنصوص لم تهن

ومنه حلب وثمار ونقل
أو رب حائط فإن لم يجب
دون اتخاذ خبنة فإن فعل
لجائع نداؤه رب الإبل
فليأكلن حاجته وليشرب
فإنه يغرم والتنكيل حل

« باب آداب الأكل »

في بدئه سم وإن لم تذكر
وباليمين كل من الحافة لا
إلا إذا الطعام أنواعاً فلا
ومن جلوس لا من اتكاء
والقصعة العقها مع الأصابع
والغسل لليدين بعده معا
ومن دعى وجا بغيره لزم
والاجتماع للطعام أخير
والتمر قد نُهي عن الإقران
وفي جماعة نُهي أن يرفعا
وإن يك الغير له قد أطعما
فسم عند الذكر لو بالآخر
من وسط مما يليك نقلا
مانع من حيث يشا أن يأكلا
وآخرأ فاحمد مع الدعاء
وساقط الطعام خذ لاتدع
مضمضة منه لنص رفعا
إيذان ذي المنزل فافهم ما رُسم
وذمه يكره والتقذر
فيه مع الجمع بلا استئذان
قبل انقضا حاجتهم من شبعنا
دعا له من بعد أن قد طعما

« كتاب الأشربة »

باب ما يحل منها وما يحرم

وكل مسكر حرام قد علم
وما يكن منه الكثير أسكرا
والخمر لا تجعل خلأ والطلا
ويشرب العصير والنبيد ما
وقد نهى عن خلط جنسين معا
من لفظ من أوتى جوامع الكلم
فإن ملء الكف منه حظرا
يجوز أن يطبخ قبل أن غلا
لم يغل فاهرق ذاك رجس علما
في الانتباز فادر ما قد رفعا

« باب آداب الشرب »

وأول الشراب سمين وفي	آخره فالحمد قل لا ينتفي
سن بأنفاس ثلاثة ولا	يُنفس في الإناء نهى نقلا
وباليمين من قعود قد نمي	والأيمن الأيمن فيه قَدَّم
وليكن الآخر شرباً من سقى	ويكره الشراب من فم السقا
والنفخ في الماء أو الإناء	وللقذاة اهرق بلا امتراء

« باب الآنية »

والأكل والشراب في إنا الذهب	أو فضة محرم فليجتنب
وكل طاهر سواهما يحل	للمؤمن استعماله فلا تمل
وصح شعب قدح بسلسلة	من فضة ما فيه بأس فأقبله
وما نُهي عن انتباذ فيه من	آنية فإن نسخه رُكن
أعني التي لو فد عبد القيس قد	حظرها ترخيصه بعد ورد
وجلد ميت بالدباغ استعمل	والرطب واليابس فيه فاجعل
وللإنا الأمر أتى بالتغطية	وقد نهى عن اختناث الأسقية
وفي احتياجنا إنا الكتابي	نغسله للأكل والشراب
وإن ذباباً في الإنا قد وَقَعَا	يُشرع أن يُغمس ثم يُنزعَا

« كتاب اللباس والزينة »

والستر للعورة واجب على	مكلف في ملأ أو في خلا
وكل ما قد أخرج الله لنا	من زينة حل بحمد ربنا
من أي لون والذي قد حظرا	فعنه رحمة بنا قد حذرا
فيحرم الحرير إن زاد على	أصابع أربع فيما نقلا
أعني على الرجال إلا للدوا	والافتراش مثل لبسه سوا

ومثله القسي والمعصفر
وكل ما يختص بالنساء
وقد نهى عن لبس ما فيه الصُّور
كذاك عن ركوب الأرجوان
وفي اللباس القصد والتواضع
ويستحب الحسن والجمال
لنصف ساق يُجعل الإزار
وكل ما تجاوز الكعبين
وللنساء الإرخاء للذيول
ثم على جيوبهنَّ بالخُمُر
وباليمين أبداً ومن كان استجدَّ
وقد روى الحث على النعال
وقد نُهى عن لبسها في رجل
وللرجال خاتم من وِرقٍ
في خنصر اليمنى أو اليسرى نقل
أما تحلى رجل بالذهب
وجاز منه الأنف أن تتخذ
والطيب والخضاب إصلاح الشَّعر
وقد نُهى عن نتفه للشَّيب
وكل شَّعر الرأس فاحلق أو فقع

وثوب شهرة كذاك يحظر
فاحظره والعكس بلا مرأى
ولبس امرأة لما يحكى البَشْرُ
كذا عن الستور للجدران
وفي الطعام والشراب يشرع
ويحرم الخيلاء والإسبال
والكم للرسغ كذا الآثار
عن بظر في النار دون مَيَّن
إلى ذراع لا يزد في الطول
يضرين والحجاب واجب فَمُرُ
ثوباً يسن الحمد بالذي ورد
وقدَّم اليمين في انتعال
وتركه الأخرى بدون نعل
من دون مثقال وما زاد اتقى
وللنساء الحرير والعسجد حل
فهو حرام بالحديث فارهب
والربط للسن به صح كذا
كالفرق والترجيل غباً للأثر
والخضب بالسواد دون ريب
جميعه وقد نُهى عن القزع

« كتاب الطِّب »

ثم التداوي جائز مشروع
لكنما التفويض منه أفضل
وخير طب للعباد النبوي

بكل ما أبيح لا ممنوع
وأهله التوحيد فيهم أكمل
فليُتَّبَعْ كل ما فيه روى

من قوله وفعله وما اقر
في ذا الشفا من اجمع الاسقام
ولا يحل قط بالمحرّم
كنجس والسم ثم المسكر
والكي عنه النهي والكره نقل
وجا على تاركه الثناء
وسن الاحتجام والتوقيت قد
بتسع عشرة وفي العشر الآخر
والنهي في السبت والاربعاء
وكلها صحبتها لم تلتزم
ثم الرقى من الكتاب والآخر
وما روي من أنها شرك حُمِلَ
إذ قد رقى نبئنا ثم رقى
وإنما الشرك الذي لا يُعقل
ومن فعال خادمي الشيطان
والخلف في تعلق التمايم
ومنعها أولى لأن المنع غمّ
والسحر بالأقدار قد يؤثّر
لا سيما بالعوذتين فافهموا
والعين حق والرقى منها تحل
من قد أصابته ولا يمتنع
وصحة العدوى فلا تعتقد

خذ كل ما أتاك واحذر ما زجر
للقلب والروح وللأجسام
إذ ليس فيه من شفاء فاعلم
كذا الخبيثات جميعا فاحظر
والفعل والتجويز فيه فهو حل
وفضله صحت به الأنباء
روى بسبع عشرة وقد ورد
أولها للاحتجام في الأثر
كذا الثلاثا جاء في الأنباء
والأفضل استعمالها بدون ذم
مشروعة بها الرسول قد أمر
على سواهما فحقق ما نُقل
ثم لها أرشدنا فحقق
معناه من إرث اليهود يُنقل
وعابدي النجوم ذي الكفران
من آية أو من حديث قد نُمي
وغيرها شرك وللقلب سقم
وأن يُحلّ بالرقى لا يحظر
أما بسحر مثله فيحرم
وبغسول عائن فليغتسل
من اغتسال عائن فاستمع
ولا تطيّرْ وثق بالصمد

« كتاب الإيمان »

وكثرة الحلف فعنه قد زجر
أو صفة ثابتة لله

وحفظ الايمان به الله أمر
وإنما يكون باسم الله

أما بمخلوق فشارك فاحذر
كالحلف بالآباء والأولاد
كذا بغير ملة الإسلام
تكفيره كلمة الإخلاص
ومتبع اليمين باستثناء لا
ومن رأى ترك اليمين أخيراً
ومُكره على اليمين ما لزم
وحالف على يمين بالكذب
واللغو لا يؤاخذ الله به
ومسلم عليه حق المسلم
هذا وتكفير اليمين ما ذكر

فاعله منه الرسول قد برى
كذا بالأمهات والأنداد
يحرم فافهمه بلا إيهام
بأن يقولها مع الإخلاص
حنث ولا يشرط أن يتصلا
يأتي الذي أخير وليكفرا
وإن يكن أحنثها فما أثم
فذلك الغموس فاحذر واجتنب
لكن بما يعقده بقلبه
إبراره طاقته في القسم
في آية المائدة افهم وادكر

« كتاب النذور »

يصح لابتغاء وجه الله
وفي المعاصي حرمة النذور
ولا يجوز في قطعية الرحم
وعيد جاهلية يحرم أن
وكل ما لم يأذن الله به
ومن بكل ماله قد نذرا
ومن بنذر لم يُسم نذرا
كفارة اليمين والمشارك إن
ومن يمت وهو بقربة نذر
ونذر في المسجد الأقصى يُصل

ويلزم الوفا به لله
ومنه ما ينذر للقبور
أو غير ما تملكه يا من فهم
يُنحر لله به نص السنن
أو كان لا يطيقه فانتبه
أجزاه التلث لما قد أثرا
أو عاصياً أو لم يطلقه كفرا
ينذر فيسلم يلزم الوفا فدن
عنه قضى قريبه نص الخبر
أجزاه في الحرمين إن فعل

« كتاب الأحكام »

باب القضا.

يشترط اجتهاد من يلي القضا
ذو ورع في دينه لا ذا هوى
مراقباً لله في الأحكام
ويحرم الحرص على القضا وأن
ولا يحل للإمام أن يلي
ولا لعاجز عن القيام
وإنه لخطر عظيم
مجتهداً فإن يصب أجران
ويحرم الرشوة والهدية
ولعن الراشي كذا من ارتشى
والحكم عند شاغل فاجتنب
وسوء في المجلس بين الخصم
واسمع من الآخر مثل الأول
وسهل الحجاب بالإمكان
لحاجة وجائز أن يشفعا
وظاهراً ينفذ ما قد حكما

وإن يكون عادلاً فيما قضى
يحكم بالحق على النهج السوا
وليس يخشى لومة اللوام
يطلبه فإن ذاك لم يُعن
أعماله أصحاب هذا المثل
بحقه من خدمة الإسلام
إلا لمن بالعدل يستقيم
أو لا فواحد مع الغفران
لأجله من جهة الرعية
ورائش بينهما بها مشى
كالخوف والهمل وحال الغضب
لا أن يكون كافراً ومسلماً
قبل القضا بينهما كي ينجلي
وجاز الاتخاذ للأعوان
ويعرض الصلح وإن يستوضعا
به ولا يُحل شيئاً حرماً

« باب الدعاوى والبيّنات »

ويحكم الحاكم بالإقرار
أو رجل وامرأتين فاسمع
إن لم يجد بيّنة من ادعى
وردها على من ادعى نقل
وغائباً حلف بنفي العلم

أو شاهدي عدل مع الإنكار
أو بشهيد مع يمين المدعي
حلف من كان عليه يدعى
عند نكول منكر وقد أُعل
بالمدعي وفي يمين الذمي

ذَكَرَهُمُ اللَّهُ وَفَعَلَ بِهِمْ
وَهَلْ لَهُ بِعِلْمِهِ أَنْ يَحْكُمَا
وَعَدْلُهُ خَائِنٌ ذُو الْغَمْرِ لَا
وَالزَّانِي وَالْقَانِعُ وَالْمُتَّهِمُ
وَهَكَذَا الْبَادِي عَلَى ذِي الْقَرِيَّةِ
وَلَا تَجْزِ شَهَادَةُ مِمَّنْ كَفَرَ
جَازَ عَلَى وَصِيَّةٍ أَنْ يَشْهَدُوا
كَمَا أَتَى تَفْصِيلُهُ فِي الْمَائِدَةِ
وَالزُّورِ قَوْلُهُ مِنَ الْكِبَائِرِ
وَذِمَّ شَاهِدٍ وَلَمْ يَسْتَشْهَدْ
وَالْمُدْعَى فِيهِ إِذَا تَعَارَضَا
وَالْعَاقِلُ الْبَالِغُ إِنْ جَدَّ أَقْرَبُ
وَقَدْ نَهَى عَنْ ادْعَا الْمَظَالِمِ

مِنْ نِعْمَةٍ نَصّاً صَرِيحاً قَدْ فَهِمُوا
فِيهِ نِزَاعَ طَالٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ
شَهَادَةُ لَهُ بِنَصٍّ يَجْتَلِي
وَقَافٍ مَا تَابَ فِيهِمَا يَعْلَمُ
وَقِيلَ مَقْبُولٌ مَعَ الْعَدَالَةِ
عَلَى الَّذِي أَسْلَمَ إِلَّا فِي السَّفَرِ
بِحَيْثُ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ فَقَدُوا
ثَلَاثَ آيَاتٍ حَوَتْ مَقَاصِدَهُ
فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ أَقْوَى زَاجِرٍ
إِلَّا لَجَهْلِ الْمُدْعَى فَلِيَحْمَدَ
بَيْنَتَاهُمَا بِقِسْمَةِ قَضَى
بِأَيِّ شَيْءٍ لَا مُحَالاً يُعْتَبَرُ
كَذَاكَ عَنْ إِعَانَةِ لِلْمَظَالِمِ

نص الأبيات المشروحة في الجزئين

«كتاب الحدود»

«باب وجوب الوقوف عندها وإقامتها على معتديها»

واحذر حدود الله لا ترتكب	فبارتكابها حلول الغضب
وواجب على ولاة أمرنا	إقامة الحدود مهما أمكننا
على وضيع كان أو شريف	بشرط الاختيار والتكليف
وباعتراف فاعل أو إن تقم	بينه لا بالظنون والتهم
في حضر وسفر وقد نقل	في الغزو لا يقطع لكن قد أعل
والشبهات إن تكن محتمله	يدراً بها الحد بلا مجادله
وينقص الإيمان ممن فعله	فإن يتب فهو كمن لا ذنب له
فلتعرض التوبة قبل الحد	أو بعده عليه دون رد
وأي حد للإمام رفعاً	يحرم أن يشفع أو يشفعاً
فيه وتضييع حدود الله	أعظم موجبات مقت الله
فكم أتى فيه من التهديد	ومن وعيد بالغ شديد

« باب حد الزنا »

البكر جلد مائة حد الزنا	ونفيه عاما ومن قد أحصنا
يقتل رجما بعد جلده وفي	بعض الأحاديث برجمه اكتفى
وليشهدن طائفة حذهما	من الذين آمنوا فليُفهما
والحكم في أهل الكتاب هكذا	إذا تحاكموا إلينا فخذنا
موجبه بينة إن تقم	أو حبل أو اعتراف فاعلم
وفيه مرة كفى الإقرار	وقد روى أربعة التكرار
وعند الإنكار شهود أربعة	إن لم تجدهموا فذا الحد ادفعه

وادفعه بالشبهة إن تحتمل
أو كونها عذراء أو رتقاء أو
وجاملا أمهل إلى أن تضعها
واجلد بعثكال مريضا فادر
والرجم فليبدأ به من شهدا
وحيث عن إقراره قد رجعا
وحد عبد نصف حد الحر في
يقيم السيد أو فالحاكم
ومن بنفسه رمى معيَّنه
حد لقذف وزنا وهو معل
ومن وطئ جارية لامراته
يؤثر جلد مائة فليعلم
ومن يلط بذكر فليقتل
ويقتل الناكح ذات محرم
وقتل من يأتي بهيمة نقل
بعض به وقيل بل يعزر

أو مانع بان كجب الرجل
غير مكلف ومكره رووا
إن يضع الطفل إلى أن ترضعا
والحفر للمرجوم حتى الصدر
أو الإمام لاعتراف وجدا
رد إلى الإمام نصا رفعا
جلد لمحصن وبكر فاعرف
عليه واعلم أنه لا يرجم
لم تعترف ولم يجيء ببيننه
لكن نصوص القذف توجب العمل
له أحلتها ففي عقوبته
إن لم تحلها له فليرجم
كلاهما حيث اختارا انجلا
وما له فيء بنص قد نمت
معها وقيل كالزنا وقد عمل
وهو الذي به يقول الأكثر

« باب حد القذف »

ومن رمى لمحصن فدفعه
فحدّه جلد ثمانين كما
يثبت هذا الحد بالإقرار أو

ولم يجيء بشهداء أربعة
في سورة النور صريحا محكما
بشاهدي عدل لمقذوف أتوا

ويجلد المملوك أربعيناً وفيه قضاء الخلفا استبيناً
ويفسق القاذف لا يقبل له شهادة وحيث تاب فاقبله

« باب حد السرقة »

والسارق المكلف المختار إن كان شاهدان أو إقرار
بربع دينار فما يزيد أو مقداره من حرزه القطع رَوُوا
ليده اليمنى من الرسغ وذا يفسر الإطلاق في الآي خُذا
وثانياً فرجله اليسرى اقطع وثالثاً يسرى يديه أتبع
ورجله رابعة إن عاد له والقتل في خامسة لا أصل له
وقيل في ثالثة فصاعداً تعزيره وفيه موقف بدا
وبعد قطعه بحسم أمراً واليد بالسارق علق منذراً

وخائن فقطعه لا يجب كذاك الاختلاس والمنتهب
وتمر لم يأوه الجرين أو حريسة المرتع لا قطع رَوُوا
وجاحد العارية القطع نقل عليه والبعض بهذا قد عمل
والعرف في الحرز اعتبر كالعطن لِنَعْمٍ ولِلثَمَارِ الجرن
وقبل رفعه إلى الإمام لا بأس بعفوه وبعده فلا

« باب حد المسكر »

وأیما مكلف قد شرباً من مسكر على اختيار ضرباً
بذاك أربعين وليعزر إلى ثمانين بنص الأثر
والعبد نصف ذا بلا إنكار بشاهدي عدل أو الإقرار
ومن تقيهاها فذا قد شرباً دون تردد وحداً ضرباً
وجاء فيمن منه سكر وُجداً دون اعتراف ترك بحث أسنداً

وقد روى عن ابن أم عبد بوجد ربحها إقام الحد
والقتل في رابعة قد أمرا به وصح النسخ من غير مرا

« باب التعزير وحكم الصائل »

وفي المعاصي دون حد عزّر بالصائل ادفع لو بقتله إذا
من عشرة الأسواط بالنص ثبت ودون دين أو دم من قتلا
كذاك بالنفي وبالهجر أثر واستثن من هذا ولي الأمر
بالحبس أو بالضرب لا بأكثر في الدم والمال وجوب الصبر
وللصحابة اجتهدات أتت أو مال أو أهل شهيد انقلا
وغلظة الكلام كيما ينزجر في الدم والمال وجوب الصبر

« باب حكم المحاربين »

ثم المحاربين فيهم احكم لكنما الخلاف في تفسير أو
لكنما الخلاف في تفسير أو في ذي العقوبات الإمام خيرا
وقيل للتنويع في الجرائم وقيل للصلب على من قتلا
بالقتل والصلب على من قتلا يأخذ مالا حسبه القتل فع
ليده ورجله خلافا ينفى من الأرض وهذا الثاني
ينفى من الأرض وهذا الثاني إلا الذي يتوب قبل القدرة
وهل بها يسقط حق الأدمي وهل بها يسقط حق الأدمي

« باب حكم البغاة »

ثم البغاة واجب قتالهم حتى إلى الحق يعودوا كلهم
ولا يجوز قتلنا من يؤسر منهم ولا يتبع منهم مدبر
ولا يجهز على جريحهم ولا أموالهم تغنم فيما نقلوا

« باب جامع من عقوبته القتل »

تقدم الرجم لزان أحصنا والقتل للوطي في باب الزنا
ومن لذات محرم قد استحل ومن لنفس حرّم الله قتل
على تفاصيل ستأتي أوجب عليه قتلا تاب أو لم يتب
وقتل حربي^(١) أتى مسلماً وذاك في الجهاد قد تقدّمَا
كذاك من لدينه قد بدّلا كمن يسب الله أو من أرسلَا
أو دينه أو الكتاب المنزلا بشرك أو تكذيب أو ما انتحلا
من ناقض لأي دين انتقلا أو لفريضة أبى أن يقبلا
أو جحد القطعي لا إن جهلا وساحر وكاهن وهؤلاء
من تاب منهم كان محقون الدم ما غير زنديق فخلف قد نمي
ويحرم التكفير للملى إلا بكفر واضح جلي

« كتاب الجنايات »

«باب عظم ذنب قتل المؤمن وعقوبة القاتل عاجلا واجلا»

وإن من كبائر الآثام جرماً إصابة الدم الحرام
وصح أن أول القضاء في الحشر بين الناس في الدماء

وقد أتى فيه من الوعيد من ذاك ما في آية النساء من عظم التغليظ في عقوبته وإن يكن قبولها هو الأصح برهانه في سورة الفرقان ولا يخلد أبداً في النار كذا معاهد بنص قد نمت ومن [يقتل] له قتل خيرا أو عفو عن قاتل بلا فدا، وحاكم يسن عرض العفو له وخطأ وشبهه عمد لا قود من لم يجد فصوم شهرين ولا ودية لأهله مسلّمة ويلزم التكفير في العمد إذا

ما ليس في ذنب سوى التنديد وكم أحاديث بلا إحصاء جاء النزاع في قبول توبته كما إليه كل سُنيّ جنح أبلغ بقليل الله من برهان من مات غير مشرك بالباري حرمة قتله كقتل المسلم في قود أو دية قد أثرا ومن يرد رابعة قد اعتدى على الولي لعله أن يقبله بل عتق مؤمن على من قد وجد توبة جبار السموات العلى على تفاصيل ستأتي قيّمة عفى الولي من باب أولى فحذا

«باب القصاص»

ويثبت القصاص في العمد على فالنفس بالنفس إذا تكافأ والأنف بالأنف كذاك يُجدع والسن بالسن كذاك فاقلع ويثبت القصاص في الجروح من والكفو في الدين وفي الحرية فالذكر اقّله اقتيادا بالذكر وصح قتل امرأة بالرجل كذاك قتل كافر بمسلم

مكلف حيث اختيارا انجلا والعين بالعين قصاصا افقنا ومثله الأذن بالأذن تُقطع وسائر الأعضاء قياسا اتبع بعد اندمال حيث إمكان ركن معتبر في الشرع دون مرية كذاك الانثى بالكتاب والأثر والعكس والعبد بحر فاقتل بدون عكس فيهما فليعلم

وإن أعل فعليه العمل
والعكس وهو مذهب الجماعة
بالنص ثابت فلا تجادل
كلا ولا العكس بنص معتمد

ووالد بولد لا يقتل
ويقتل الواحد بالجماعة
وحبس ممسك وقتل القاتل
وليس يجزي والد عن الولد

« باب الحيات »

بمائة من إبل نص الخبر
ثلاثة الأقسام فيما نقلنا
ومثلها من الحقائق فادفعه
تكون في بطونها أولادها
من كل أسنان زكاة الإبل
مع جذعات اعط مستحقه
وفي حديث ابن مخاض ذكروا
ثلاثة الأعوام أجلت فع
عمدا ففي مال الذي قد قتلنا
شاة وبالدینار فادفع ألفا
أو مئتان حلة نصاً نمنى
والأنف إن أوعب جدعا قدر
والشففتين قل مع الرجلين
إحداهما النصف بلا نكران
كل من الحواس عقل فاعرف
جائفة كذاك دون مريّة
وكل أصبع دها بالعشر
والسن نصفه بنص واضح
إذ لم يجيء تقديرها عن النبي

مقدار عقل كل مسلم ذكر
تكون في العمد وشبهه على
منها ثلاثون بسن الجذعة
وأربعون خلفات أدّها
وخمسة في خطأ فلتجعل
بنت لبون ومخاض حقه
خامسها قابن اللبون الذكر
من كلها عشرين عشرين ادفع
وهي على عاقلة القاتل لا
أو مئتا بقرة أو ألفا
والفضة اثنا عشر ألف درهم
في السن واللسان ثم الذكر
والصلب والعينين واليدين
والبيضتان مثل والأذنان
كذاك في أرنبه الأنف وفي
مأمومة قدر بثلاث الدية
ناقلة عشر ونصف العشر
هاشمة كذا وفي المواضع
ودون هذه إليها فانسب

<p>في زائد عن ثلث فادكر والنصف للذمي بدون جدل وفي المجوس ثلثا عشر الديه غرة عبد أو وليدة فقط وإرشه بحسبها كذا الإمام بعقل حر قدر ما قد أدى بثلث عقل العين ذات البصر الأسنان ثلث عقلها فافهم ودن نفسا فما دون الضمان ثبنا</p>	<p>في المرأة اجعل نصف عقل الذكر ودون ثلث فكعقل الرجل وقيل ثلثها وجوب التأديه وفي الجنين حيث ميت سقط وعقل عبد ما به قد قوما والحكم في مكاتب أن يودى وقد روي في العين ذات العور وفي اليد الشلا وفي السوداء من ومن تطبب جاهلا فأعنتا</p>
--	---

« باب القسامة »

<p>تصير خمسون يمينا عددا من ادعوا بأن ذا قد قتلا متهم وبنكول عقلا بل يثبت العقل ببیت المال وغيره فافهم ولا تكابر</p>	<p>ثابتة إن لوث قد وجدا يعرضها الحاكم أولا على صاحبنا فإن أبوا ردت إلى ولا يطل لالتباس الحال برهانه ما في قتيل خبير</p>
--	---

« كتاب العتق »

<p>عليه فاغنمه فنعم المتجر كان له الفكك من جهنما ينقذه الله فيعفو عنه يضيع أجر المحسنين عملا في العتق والأنفس عند أهلها</p>	<p>والعتق قد حث الكتاب والأثر فإن من أعتق عبداً مسلماً بكل عضو منه عضواً منه فاعمله لو إعانة والله لا أعلى الرقاب ثمنا أفضلها</p>
---	---

صحته من مالك مكلف
صيغته: أنت عتيق، أنت حر
ومن لرحم محرم له ملك
ولا يجازي والدأ من ولده
ومن بمملوك له قد مثلاً
فإن أبى أعتقه الإمام
وحيث بعض الشركا قد أعتقا
بقية العبد بأن يُقوما
وحيث لا مال له فقد عتق
فيما بقى إن شا وإلا كانا

صحيح ملك جائز التصرف
أعتقت، أو حررت فافهمه تُسرّ
فإنه يصير حراً دون شك
إلا بعثق إن رقيقا وجده
كان عليه عتقه لا جدلاً
ولاحتياج جاز الاستخدام
نصيبه يلزمه أن يعتقا
ولنصيب الشركاء سلماً
نصيبه واستسعه ولا تشق
مُبغضاً فحقّق التبياناً

ومن أراد عتق زوجين معا
وجاز أن يشترط خدمة على
ولا ولا لغير معتق ومن
وجاز عتق عبده عن دبر
كذاك للمالك أن يكاتبها
وبالوفا يصير حراً وبما
منه وبالعجز عن التسليم
وقد روى الوضع عن المكاتب
وقد يكون داخلاً في معنى
ومن لها مكاتب مقتدر
واختلفوا في بيع أم الولد
تعتق إلا أن يشاء عتقها
يا رب عتقاً من عذاب النار

بالزوج فليبدأ لنص رفعاً
معتوقه نصاً وإجماعاً تلا
يشترطه فأرده بنص المؤتمن
ولاحتياج بيعه لم يحظر
مملوكه على خراج ضرباً
أدى فعتق قدره قد لزماً
يعود في الرق بلا توهيم
واختلفوا في رفعه إلى النبي
إيتائهم فالوضع منه يعنى
فأمرها بالاحتجاب يؤثر
والمنع أولى وبموت السيد
حياً فحرة متى أعتقها
يا عالم الإعلان والإسرار

« كتاب الجامع »

« باب الأدب »

بحمد ربي يحسن الختام
والحسن والتزهيد والرقاق
وأدب الجلوس والقيام
وإن رُدَّتْ أرجع بنص محكم
لا لمتاع لك في البيت الخلي
فذاك إذن له في الدخول
ففقؤ عينه يكون هدرا
كذا السلام دونما نكران
فليست الأولى أحق فاعلم
سلم عليه لو صبيا فاعرف

كذا القليل قل على الكثير
ماش عليه راكب قد سلما
إن كان في جماعة نص ورد
والعكس حيث الأمن من إغواء
فسلمن واعن به من أسلما
قل: وعليكم إن بدا لا تزد
وجدته فيها لنص لم يهن
يجوز إن طمعت فيه أن يفي
كذا تصافح بلا امتراء
أخاه من فوق ثلاث أثرا
إن حمد الله وبر القسم
أخاك إن يحلف لنص الأثر

هذا ولما تمت الأحكام
بذكر أشياء من الأخلاق
وأدب الدخول والسلام
ففي الدخول استأذنا وسلم
إن لم تجد من أحد لا تدخل
ومن دُعي وجا مع الرسول
ومن بيت دون إذن نظرا
وسنة تثليث الاستئذان
وعند الانصراف أيضا سلم
ومن لقيته وإن لم تعرف

يسلم الأصغر على الكبير
كذا على القاعد من مر كما
وواحد يجزىء في بدء ورد
وجاز تسليم على النساء
وإن وجدت كافرا ومسلما
لا تبدأ الذمى سلاماً واردد
واضطره لأضييق الطريق إن
وترك تسليم على المقترف
وجاز الاعتناق في اللقاء
ولا يحل لمؤمن أن يهجرا
وشمت العاطس بالترحم
فراعه إذا حلفت وابرر

فضع على فيك يداً نصاً رفع
لا يتناج اثنان دون الآخر
تفسحوا واتسعوا دون جدل
في مجلس إلا بإذن حقيق
عنه بذكر الله ثم استغفر
فإن فعلته فقم بحقه

واردد تثاؤباً فإن لم تستطع
وإن يكن ثلاثة في سفر
ولا تقم من مجلس أخاك بل
كذاك بين اثنين لا تفرق
وإن تقم من مجلس فكفر
وعن جلوس في الطريق قد نهى

«باب البر والتقوى»

حاك وقد خشيت من أن يعلم
ما استطعت في سر وفي إعلان
واحذر عقوقا وقطيعة تصل
وبجميع الخلق تهدي للرشد
وبالمساكين ولو باللين له
واكفف أذى عنه ولا تخنه
والرفق في كل الأمور استعمل
والضيف أكرم والطعام أطعم
وان دعاك مسلم فاستجب
وان رأيت المبتلى الله احمد
والطعن في الأنساب عنها اجتنب
وادلل على الخير تكن كفاعله
والعرف فاصنع واشكر المعروف
واردده عن ظلم إذا به يلم
ولا تذله ولا تحقره
وعن عيوبه بعيبك اشتغل
واللعن والسباب والنبر احذر
والزور والرزائل الوخيمة

والبر حسن خلق والإثم ما
عليك تقوى الله ذي الإحسان
وابزر بوالديك والأرحام صل
وكن بوالد رحيمًا وولد
وباليتيم احسن والأرملة
وراع حق الجار واعرفه
والشر فاكفف عنه والخير افعل
وقر ابيرا والصغير فارحم
وانصح لكل المسلمين تثب
واتبعه ميتاً ومريضاً فعُد
والفخر بالأحساب والتعصب
واغص هوى النفس ولا تحاوله
واهد سبيلا وأغث ملهوفاً
وعاون المؤمن وانصر إن ظلم
وكربه نفس وعيبيه استره
ولا تعيره بذنب قد عمل
والمؤمنون منهم لا تسخر
والغيبة احذر وكذا النميمة

ليكره المدح ولو بما يرى
وسوء ظن والتجسس احذرا
ومن شرار الناس في الدارين
واصدق وكن عن كذب بمعزل
وما تحب عنك أن يُكفّا
واحلم ولا تغضب وللغيظ اكظم
وجانب الفحش وسوء الخلق
وقر يميناً وبعهد الله ف
ولا تخن مؤمناً وإن تعد
إياك والبخل وسوء الملكه
وخالط الناس ودارهم ولا
وقد يكون الإعتزال أخيراً
واحذر غلوا والجماعة الزم
والأمر بالغُرف ونهي المنكر
باليَد إن يعجز فباللسان
ومن رضى بمنكر وتابعا
عليك باليسر ولا تُعسر
ثم الحيا من شعب الإيمان
فاستحي من مولاك أن يراكا
والحب لله وفي الله اجعل
ودم على الأوراد والأذكار
فإنها مطردة الشيطان

لكونه على النفوس خطرا
والحسد والبغضاء والتدابرا
من بينهم يكون ذا الوجهين
والصبر فالزم والأذى فاحتمل
فكن عن الناس له أكفا
والعفو خذ واجتنب للمأثم
وحسن الأخلاق مهما تطق
إياك والغدر يريد التلّف
أنجز وإن يسترّعك الله اجتهد
وإن تطع شحاً فتلك الهلكه
تُراع في الدين فتبغي بدلا
إن كان في الخلطة يخشى خطرا
وبالكتاب والحديث اعتمد
فرض محتّم على المقتدر
وعاجز يكره بالجنان
عابه الله وفاعلا معا
وبشر الناس ولا تُنقر
إلا من الحق بلا نكران
مرتكباً عمداً لما نهاكا
والبغض والرضى تكن له ولي
مما روي في ثابت الأخبار
بها حياة شجر الإيمان

«باب الورع والزهد والرقاق»

مخافة المحظور يا من فقها
واجعل لوجه الله أجمع العمل

خذ واضح الحل ودع ما اشتبها
وازهد بدنياك وقصر الأمل

ولا تغرنك وكن ممن فطن
للمرء نافع سوى ما قدما
إلا إذا لم يسرفوا أو يقتروا
عبرة بالتراث بل هو ابتلا
آل الرسول والصحاب فقرا
ودم عليه واجتهد ولا تمل
تيأس ولا تأمن وكن محسبلا
واستعن الله وإياه اشكر
من يك ربي حسبه فقد كُفي
إلا بخير أو فصمتا الزم
عما نهاك وامثثل لأمره
لما ضحكت ولأكثر البكا
والنار بالذى النفوس تشتهي
أدنى من الشراك في نعلينا
إضاعة الأمة للأمانة
تعجب وللنفس فجاهد عاجلا
وتب إلى الله بداراً يغفر
قبل احتضار وانتزاع الروح
وإنما الأعمال بالخواتم
كان له الله أشد حبا
رحمته فضلا ولا تتكل
فمنه ما لأحد براءه
ينكشف الحال فلا يشتبه
يقدم مع ما صائر إليه
فيرجع اثنان ويبقى والعمل
وبرزخ دام لنفخ الصور

وزهرة الدنيا بها لا تفتتن
والمال والأولاد فتنة وما
هم المقلون الذين أكثروا
وإنما الغنى غنى النفس ولا
لو كان بالفقر ازدراء لم يرا
عليك بالقصد بقول وعمل
وَلْتَكُ بالخوف وبالرجا ولا
وعن محارم الإله فاصبر
ثم عليه فتوكل واكتف
وللسان احفظ ولا تكلم
وخشية الله فلازم وانتهى
تالله لو علمت ما وراءك
قد حفت الجنة بالمكاره
مع كون كل منهما إلينا
وإن من علامة القيامة
إياك والسمعة والريا ولا
وإن عملت سيئاً فاستغفر
وبادرا بالتوبة النصوح
لا تحتقر شيئاً من المآثم
وَمَنْ لقاء الله قد أحبا
وعكسه الكاره فالله أسأل
والموت فاذكره وما وراءه
وإنه للفيصل الذي به
ويعلم العبد الذى عليه
يتبعه أهل ومال وعمل
يليه الامتحان في القبور

فالقبر روضة من الجنان
إن يك خيرا فالذي من بعده
وإن يكن شرا فما بعد أشد
والنفخ في الصور ثلاثا أولا
وانشقت السماء ثم انكدرت
وتنسف الجبال والبحار
وارتجت الأرضون ثم زلزلت
وعن رضيع مرضع قد ذهلت
وكل مخلوق عليها قد فنى
والنفخة الأخرى إلى النشور
غراً حفاة مثل خلق أول
ثم يساقون لنحو المحشر
فيوقفون شاخصي الأبصار
في موقف يلجمهم فيه العرق
قد ضوعف الكرب على النفوس
وانشقت السماء بالغمام
ثم يحيطون بأهل الأرض
وجنة للمتقين أزلفت
واستشفع الناس بأهل العزم في
وليس فيهم من رسول نالها
ثم تجلى الله للقضاء
واقترض للمظلوم ممن ظلمه
وكل عبد سيرى ما كسبا
لكل عامل كتاب ينشر
يعطاه باليمين ذو الإيمان
ويوضع الميزان هذا يتقل

أو حفرة من حفر النيران
أفضل عند ربنا لعبده
ويل لعبد عن سبيل الله صد
لفزع والنفخ للصعق تلا
نجومها والنيران كورت
تُسَجَر ثم تهمل العشار
بما عليها وبغير بُدلت
وتسقط الحامل ما قد حملت
لم يبق غير الصمد المهيمن
لبعث الاموات من القبور
أعادهم مبدؤهم وهو العلي
خلفهم النيران ذات الشرر
منتظري فصل قضا الجبار
ويعظم الهول ويشتد الفرق
ودنت الشمس من الرؤوس
لمهبط الملائك الكرام
جميعهم ذلك يوم العرض
وللغواة فالجحيم برزت
إراحة العباد من ذا الموقف
حتى يقول المصطفى أنا لها
بين عباده بلا امتراء
بحكمه العدل كما قد علمه
ومن يناقش الحساب عذبا
فيه جميع سعيه مسطر
ومن وراء الظهر ذو الكفران
وذا خفيف الوزن وهو المبطل

وجيء بالرسل وبالأشهاد
يوم على الأفواه فيه يختم
وأتبع الكفار ما قد عبدوا
ثم تجلى لذوي الإيمان
حتى إذا رأوه خروا سجدا
ومن يمت منافقا لم يستطع
يأذن بالرفع لهم ثم يمد
ويقسم النور بقدر العمل
وينطفئ نور المنافقين
لأنهم بالوحي ما استضاءوا
ثم ينجي الله كل متقي
واستفتح الرسول باب الجنة
من بعد ورد حوضه الذي وعد
وزيد كل الأشقياء عنه
وانقسم الخلق إلى قسمين
فأولياء ربنا بداره
دار بها ما ليس عين قد رأت
ولا درى قلب به ولا خطر
بناؤها من فضة ومن ذهب
ملاطها كان بمسك أنفر
ترابها من زعفران وبها
في غرف مبنية ظهورها
في درجات بعد ما بين السما
منها انفجار أنهر الجنان
فيدخلون أولا على زمر
أبنا ثلاث وثلاثين سنة

وامتاز أهل الجرم بالإبعاد
وتشهد الأعضاء بما قد كتموا
فبئس ورداً للجحيم وردوا
معبودهم ذو الفضل والإحسان
جميع من مات به موحدا
إذ للسجود قد دُعي فلم يطع
جسر على النار من السيف أحد
يتمه الله لمن له ولي
فوقفوا إذ ذاك حائرينا
بل كذبوا فذا لهم جزاء
وكُتب في نار الجحيم من شقى
للمؤمنين الناصرين السنة
يشرب منه كل عبد قد سُعد
وما لهم قط شراب منه
وما لهم مأوى سوى الدارين
فازوا بدار الخلد في جواره
كلا ولا أذن به قد سمعت
قط ببال أحد من البشر
ليس بها من صخب ولا وصب
حصبائها من لؤلؤ وجوهر
ما لا يعد قدره من البها
تحكي البطون دائم حبورها
والأرض والفردوس أعلاها سما
وسقفها العرش بلا نكران
أول زمرة على ضوء القمر
جردا مكحليين مردا حسنة

وجوهم من السرور مسفرة
صفوفهم عشرون بعد المائة
في عيشة راضية مرضية
آنية من ذهب وفضة
رشحهم المسك قلوبهم على
لو واحد منهم بدا أساوره
لهم من الحرير أعلى ملبس
عليهم من لؤلؤ تيجان
بلا انقطاع رزقهم مدار
في فنن ممدودة الظلال
طعامهم من كل لون فكهاوا
شرابهم فيها من التسنيم
أزواجهم حور حسان عين
قد أخدموا فيها من الولدان
أدناهم ولا دنى فيهمو
زوج من خيراتها الحسان
في قبة اللؤلؤ والزبرجد
فيها له ملك من الدنيا ملك
لكنما موضع سوط فيها
أما الذي أعلاهمو في المنزلة
في غرف تُنظر كالدري
أخفى لهم من قرة الأعين ما
وإن فوق كل ذا النعيم
يوم المزيد موعد الزيادة
فقربت فيها إليهم نجب
منابر النور ومن زبرجد

لا ذلة ترهقها أو قترة
أما ثمانون فمن ذي الأمة
وفرش مرفوعة عليّة
لهم مجامر من الألوة
قلب امرئ من كل حقد قد خلا
أضاءت الدنيا به أو ظفـره
استبرق فيها وخضر السندس
تضيء للؤلؤة الأكوان
جارية تحتهم الأنهار
شبه ما تثمر بالقلال
فيها ولحم طائر مما اشتهاوا
والسلسبيل نزل الرحيم
كأنهن اللؤلؤ المكنون
ما قصه الرحمن في القرآن
له ثمانون ألوف خدموا
سبعين حوراء تلا اثنتان
تنصب دون الشهر لم تحدد
وعشرة أمثاله بدون شك
خير من الدنيا وما عليها
فذاك غير الله لا واصف له
في الأفق الشرقي أو الغربي
ليس سوى الله به قد علما
رؤيتهم لربنا الكريم
يدعو إلى زيارة عباده
إليه فوقها صفوفاركبوا
ولؤلؤ وفضة وعسجد

ينصبها للأوليا والشهدا
على كثيب المسك والكافور لا
أبرز عرشه لهم رب السما
يرونه كما يرون الشمس في
هناك عن كل النعيم اشتغلوا
يقول ما اشتهيتموه فاسئلوا
حتى بهم تقصر الأمانى
وأتحفوا بأجزل الإكرام
لسوق جنة بها ما تشتهى
فما أرادوا أخذوا لم يصرفوا
وينشئ الله لهم سحابا
وانقلبوا منها إلى أهليهم
ليس بها لغو ولا تأثيم
فيها خلود غير إخراج ولا
هذا وإن الأشقياء فى سقر
يؤتى بها في موقف القيام
زمت بها كل زمام في يد
إن زفرت ثم رمت بالشرر
ثلاثة الآلاف عاما أضرمتم
لو تسقط الصخرة من شفيرها
أما الذين كتبوا من أهلها
فهم خلود أبد الأبد لا
مهادهم من تحتهم جحيم
قوتهم الضريع والزقوم
يسقون فيها من حميم أن
يشوي الوجوه والجلود يصهر

وبعدهم يجلس باقى السعدا
يرون أصحاب الكراسى أفضلا
ثم تجلى جهرة مسلما
ظهيرة صحوا بلا تكلف
وكل ما هم فيه عنه ذهلوا
أعطىكم وما لذي أفضل
وقد أحلوا أكبر الرضوان
وانصرفوا بإذن ذي الإنعام
أنفسهم من كل ملتذ به
شيئا بها إذ قبل ذا قد أسلفوا
يمطرهم كواعبا أترابا
وقد تضاعف البهاء فيهم
عليهم من ربهم تسليم
تفنى ولا يبغون عنها حولا
ألا فسأت المقام والمقر
سبعون آلاف من الزمام
سبعين ألف ملك مؤيد
جثا لذاك كل من في المحشر
حتى غدت مسودة فأظلمت
سبعون عاما لم تصل لقعرها
أعنى به من خلقوا لأجلها
حياة لا موت فسأت نزلا
يُصب من فوقهم الحميم
وبئس ظلاً لهم اليحموم
على كلاليب من النيران
ويقطع الأمعاء حين يقطر

فهم على الوجوه يسحبونا
بهم ملائك غلاظ وكَلُوا
غلت نواصيهم إلى الأقدام
يهوون في أمدّها المديد
سبعون عاماً ولهم أنكال
يقلبون الدهر في سعيها
وكل ما راموا خروجاً منها
جلودهم تبدل فيها كلما
أدناهمو في ألم من نُعلا
فكيف حال من عليه تؤصد
وفي جهنم الكفور يعظم
لكن عصاة من أولى التوحيد
فيها يجازون بقدر ما جنوا
ويدخلون جنة النعيم
وقضى الأمر وكل استقر
وإن ترد تبيان ذا مستكملاً
فدونك اطلبها من القرآن
فلا سبيل من سوى الوحي إليه
يا رب أسكننا فسيح جنتك
غفرانك اللهم ذا الإنعام
تولنا فيمن توليت ولا
واغفر لنا ما كان من ذنوبنا
ثم إلينا كره الطغيانا
وسعيناً اجعل خالصاً صواباً
بشرك أو بدعة أو إعجاب
يا حي يا قيوم يا ذا البر

فيها وفي الحميم يسجرونا
وفي سلاسل الجحيم سلسلوا
وفي مزيدهم من الآلام
لم ينتهوا لقعرها البعيد
مقامع الحديد والأغلال
بين سمومها وزمهريرها
فيها أعيّدوا لا محيص عنها
تنضج عادت ليزوقوا الألما
نعلين منهما دماغه غلى
يهبط تارة وأخرى يصعد
جدا ليزداد عليه الألم
قد يدخلونها بلا تأبيد
ثم ينجون بما قد آمنوا
برحمة المهيمن الرحيم
بداره وذاك حصد ما بذر
موضحاً مبيناً مفصلاً
والسنن الصحاح والحسان
فلا تكن معولاً إلا عليه
والنار منها نجنا برحمتك
والطول والجلال والإكرام
تضلنا بعد الهدى يا ذا العلى
وزيّن الإيمان في قلوبنا
والكفر والفسوق والعصيانا
أعذه يا رباه أن يشابا
وتب علينا أحسن المتاب
يا من يجيب دعوة المضطر

وتم نظم السبل السوية
والحمد لله لها ختام
حمداً كثيراً أولاً وآخرأ
ثم الصلاة والسلام سرمدأ
على محمد إمام الخيرة
وآله وصحبه الأخيار
ومن بإحسان لهم قد اتبع
من رضي الرحمن عنهم ورضوا

لقصد فقه السنن المروية
بعونه كان لها الإتمام
سراً وجهراً باطنأ وظاهراً
بلا انتها متصلاً مؤبداً
وخاتم الرسل الكرام البررة
من المهاجرين والأنصار
أئمة السنة قامعي البدع
عنه فحبنا لهم مفترض